



دراسة عن سبل وآليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

الغرفة
التجارية
الصناعية
بأبوظبي

www.riyadhchamber.org.sa

الطبعة الثانية
١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م



دراسة عن ◀

سبل وآليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

إعداد
مركز البحوث

تنفيذ
إدارة النشر والتسويق

ح) الغرفة التجارية الصناعية بالرياض . ١٤٢٨ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الغرفة التجارية الصناعية بالرياض
دراسة عن سبل وآليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع
الخاص. / الغرفة التجارية الصناعية بالرياض. - الرياض . ١٤٢٨ هـ

ص: اسم

ردمك: ٦-٨٣-٨٦٥-٩٩٦-٩٧٨

١- القطاع الخاص - السعودية - ٢- السعودية - التنمية الاجتماعية

أ.العنوان

١٤٢٨/٧٥٨٠

ديوي ٣٣٨,٩٠٠-٩٥٣١

رقم الإيداع: ٧٥٨٠/١٤٢٨

ردمك: ٦-٨٣-٨٦٥-٩٩٦-٩٧٨

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
٩.....	تقديم.....
١٠.....	الملخص التنفيذي للدراسة.....
١٤.....	الفصل الأول : المقدمة المنهجية للدراسة.....
١٢.....	أولا : مشكلة الدراسة.....
١٢.....	ثانيا : أهمية الدراسة.....
١٣.....	ثالثا : أهداف الدراسة.....
١٣.....	رابعا : نساؤلات الدراسة.....
١٣.....	خامسا : حدود الدراسة.....
١٣.....	سادسا : منهج الدراسة.....
١٤.....	سابعا : مصطلحات الدراسة.....
١٥.....	ثامنا : عناصر الدراسة.....
١٦.....	الفصل الثاني : المسؤولية الاجتماعية .. أبعادها وأسس مجآحها.....
١٦.....	أولا : البدايات المبكرة للمسؤولية الاجتماعية.....
١٨.....	ثانيا : مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت.....
٢٠.....	ثالثا : أبعاد وحدود المسؤولية الاجتماعية للمنشآت.....
٢٢.....	رابعا : أسس مجآح المسؤولية الاجتماعية للمنشآت.....
٢٣.....	خامسا : موقع المسؤولية الاجتماعية في العالم للعاصر.....
٢٧.....	سادسا : الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية.....
٢٨.....	سابعا : أداء القطاع الخاص السعودي للمسؤولية الاجتماعية.....
٣٢.....	ثامنا : برنامج الغرفة التجارية الصناعية بالرياض للمسؤولية الاجتماعية.....
٣٤.....	الفصل الثالث : سبل تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.....
	(بحث ميداني)

أولا : منهجية البحث.....	٣٤
ثانيا : أداة البحث.....	٣٤
ثالثا : مجتمع البحث.....	٣٤
رابعا : تحليل البيانات الواردة من مجتمع البحث.....	٣٥
(١) مستوى التميز في رعاية مجالات العمل الاجتماعي القائمة.....	٣٥
(٢) أولويات أشكال مساهمة القطاع الخاص في مجالات العمل الاجتماعي	٤٠
(٣) مجالات العمل الاجتماعي التي لم تأخذ حقيها من الرعاية حتى الآن.....	٤٣
(٤) المعوقات التي يواجهها تفعيل الدور الاجتماعي للقطاع الخاص.....	٤٣
(٥) الآليات المناسبة لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية.....	٤٦
(٦) اقتراحات لتطوير مساهمات منشآت القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية.....	٤٩
(٧) مرنيات لتطوير أداء المسؤولية الاجتماعية بوجه عام.....	٥٢
الفصل الرابع : نتائج وتوصيات الدراسة.....	٥٥
أولا : نتائج الدراسة.....	٥٥
ثانيا : توصيات الدراسة.....	٥٧
ثالثا : الدراسات المستقبلية المقترحة.....	٥٨
للمراجع.....	٥٩

تقديم

المسؤولية الاجتماعية مصطلح ازداد انتشاره وبرزت أهميته على المستوى العالمي خلال العشر سنوات الأخيرة ليصبح معياراً رئيسياً للدلالة على المشاركة الفاعلة في خدمة المجتمع كواجب وليس تطوعاً . إلا إن هذا المصطلح قد تعرض لاختلاف في الرؤى نظراً لتشابه أهدافه مع الأهداف الأخرى للعمل الاجتماعي والتطوعي .

ومع تزايد الدور الذي يقوم به للقطاع الخاص وحمله المسؤولية الرئيسية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية . فقد جُمع عن ذلك إناطة القيام بهذه المسؤولية بشكل رئيسي لمنشآت القطاع الخاص . وأصبحت المسؤولية الاجتماعية برنامجاً رئيسياً ووصلت في أهميتها لدى بعض الشركات الكبرى إلى المساواة مع البرامج الاقتصادية الأخرى .

وتتمتع المملكة العربية السعودية ولله الحمد برصيد ثري من مبادرات المسؤولية الاجتماعية تولد من ثوابتها الدينية ومنطقاتها الإنسانية . إلا أن هذه المبادرات تحتاج إلى التطوير لتنقل من التبرعات الخيرية إلى برامج محددة للمسؤولية الاجتماعية بتبناها القطاع الخاص وفقاً لمفهوم المسؤولية الاجتماعية .

ويسر مركز البحوث والدراسات بالفرقة التجارية الصناعية بالرياض أن يقدم هذه الدراسة في إطار سعي الفرقة إلى نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية وموازرة القطاع الخاص في أداء هذه المسؤولية لتحقيق الأهداف المنشودة في خدمة المجتمع .

والله الموفق ...

المخلص التنفيذي للدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى بحث المعوقات التي يواجهها القطاع الخاص في أداء المسؤولية الاجتماعية . و تحديد الآليات المناسبة لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية . والتعرف على مجالات العمل الاجتماعي التي لم تأخذ حقيها من الرعاية حتى الآن.

وقد تضمنت الدراسة في إطارها النظري إيضاح بعض الجوانب المرتبطة بثقافة المسؤولية الاجتماعية متضمنة التعريف بالبدائيات المبكرة للمسؤولية الاجتماعية والتي تضمنتها الأديان السماوية خاصة الدين الإسلامي الحنيف . وبيان مفهوم المسؤولية الاجتماعية والرتب المرتبطة به . وأبعاد وحدود المسؤولية الاجتماعية وموقعها في العالم المعاصر . كما تطرقت الدراسة إلى مستوى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية . وكذلك الظروف المرتبطة بأداء القطاع الخاص السعودي لهذه المسؤولية .

وشمل الإطار التطبيقي للدراسة ومن خلال البحث الميداني تقييم مستوى التميز في رعاية مجالات العمل الاجتماعي القائمة بمشاركة القطاع الخاص وأولويات أشكال مساهمة القطاع الخاص في رعاية هذه المجالات . وتحديد المجالات التي لم تأخذ حقيها من الرعاية حتى الآن . كما تم التعرف على المعوقات التي يواجهها القطاع الخاص في سبيل ممارسته للمسؤولية الاجتماعية وتحديد الآليات المطلوبة لتنظيم أداء القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية بشكل فاعل ومناحي تطوير هذا الأداء .

وقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات لتفعيل أداء القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية منها أن تكون البداية في أداء المسؤولية الاجتماعية بالمسائل التي لدى المنشآت قدرات ذاتية في حلها . وأن يتم وضع أولويات لقضايا المسؤولية الاجتماعية دون ضرورة تنفيذها دفعة واحدة . وضرورة إعطاء أولوية لقضايا العمل الاجتماعي التي لم تأخذ حقيها من الرعاية حتى الآن ليخصص

لها برامج متكاملة للمسؤولية الاجتماعية وفي مقدمتها رعاية المطلقات والعاطلين عن العمل ونوي الأمراض النفسية . والعمل على إنشاء مجلس أعلى للعمل الاجتماعي يضم في عضويته ممثلين للقطاع الخاص يقوم بوضع خطط واستراتيجيات واضحة وألويات لممارسة المسؤولية الاجتماعية والتنسيق وإبداء المشورة للمنشآت . وضرورة تكثيف نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية من خلال المنظمات ذات التأثير على الأفراد وفي مقدمتها المساجد والمنشآت التعليمية وأجهزة الإعلام . وإصدار نظام شامل ينظم أداء الأعمال المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية مع تضمينه نظام فعال للحوافز لتحقيق المنافسة بين المنشآت في تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية . مع تطوير التشريعات الأخرى ذات الصلة . وإنشاء قاعدة بيانات لأداء المسؤولية الاجتماعية من بين محتوياتها معلومات عن الراغبين في المشاركة والجهات المرجعية للتنسيق والمشورة وغيرها والخبرات والتجارب الممكن تبادلها .

الفصل الأول المقدمة المنهجية للدراسة

أولاً : مشكلة الدراسة :

يعتبر العمل الاجتماعي من أهم المجالات التي تعتمد عليها الدول في خدمة المجتمع ومعاونة الفئات نوي الاحتياجات من سكانها . وأصبح يشكل قطاعاً حيوياً له تأثيره في التنمية الاجتماعية للدول ويفرض نفسه في عائلنا للعاصر . وقد أخذ العمل الاجتماعي مكانة جلية في المملكة العربية السعودية وتنوعت مجالاته وتطور من الشكل الفردي إلى الشكل المؤسسي المنظم بمشاركة من القطاعين الحكومي والخاص . كما تطورت النظرة إليه من الشكل التطوعي والتبري إلى صفة المسؤولية الواجبة . ورغم هذا التطور ومع طموح الأهداف التي ترتبط بأداء المسؤولية الاجتماعية إلا أن الوعي بهذه المسؤولية وبالمستوى المطلوب من التميز لم يتحقق بالشكل الذي لرتفع فيه مستوى المشاركة وبالدرجة التي تلبي كافة الاحتياجات .

ولأن القطاع الخاص يشكل قطاعاً حيوياً في المجتمع ومناط به للمسؤولية الرئيسية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد . وينظر المجتمع إلى مساهماته كمصدر أساسي لموارد وأنشطة وجهود أوجه العمل الاجتماعي . فإنه يقع عليه دوراً كبيراً في أداء المسؤولية الاجتماعية باعتبارها هدفاً وطنياً واجتماعياً . خاصة وأن الدور الاقتصادي للقطاع الخاص قد أصبحت من عناصر نجاحه الرئيسية أداء الدور الاجتماعي والإسهام بفعالية في تلبية احتياجات فئات المجتمع .

ومن ثم فإن مشكلة الدراسة تتركز في بحث السبل والآليات المؤدية لتفعيل قدرة القطاع الخاص على القيام بواجباته تجاه المسؤولية الاجتماعية .

ثانياً : أهمية الدراسة :

تستند أهمية هذه الدراسة إلى مايلي :

- 1) الحاجة لإيضاح مفهوم المسؤولية الاجتماعية والذي يتزايد الاهتمام به يوماً بعد يوم على المستوى العالمي وأصبح من المعايير الرئيسية لنجاح المنشآت من خلال الثقة التي يمنحها لمستوى الاهتمام به وتفعيل برامجها .
- 2) السعي لتأهيل القطاع الخاص ومساعدته على تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية على اعتبار تصاعد مكانة القطاع الخاص في المجتمع وإجاء توزيع الأدوار عليه ليس فقط المهام

الاقتصادية وبل وأيضا المهام الاجتماعية .

٣) تزايد مجالات المسؤولية الاجتماعية والحاجة إلى مصادر لدعمها .

ثالثا : أهداف الدراسة :

- ١) بحث المعوقات التي يواجهها القطاع الخاص في أداء المسؤولية الاجتماعية .
- ٢) تحديد الآليات المناسبة لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية.
- ٣) التعرف على المجالات الخيرية التي لم تأخذ حفاها من الرعاية حتى الآن .

رابعا : تساؤلات الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية :

- ١) ما هو مستوى أداء القطاع الخاص لمسؤوليته الاجتماعية في مجالات العمل الاجتماعي الرئيسية ؟
- ٢) ما هي المعوقات المؤثرة في ممارسة القطاع الخاص لمسؤوليته الاجتماعية ؟
- ٣) ما هي الآليات المؤدية لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في أداء المسؤولية الاجتماعية ؟

خامسا : حدود الدراسة :

- ١) الحدود الزمنية : النصف الأول من عام ٢٠٠٧ م .
- ٢) الحدود الجغرافية : منطقة الرياض .
- ٣) الحدود النوعية : منشآت الفئات المتتارة والأولى والثانية من المشتركين في عضوية الغرفة التجارية الصناعية بالرياض .

سادسا : منهج الدراسة :

تنتهج هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بجانبه النظري والمسحي . حيث يتم من خلال الجانب النظري مراجعة مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأبعاده من خلال الاطلاع على المراجع المعدة من قبل الأكاديميين والناقصين . والتعرف على ما تضمنته من مضامين يمكن أن تفيد في إعداد الدراسة .

أما الجانب المسحي فيتم من خلاله جميع البيانات اللازمة من المصادر الأساسية معتمداً في هذا الجانب الميداني على قوائم الاستبيان الذي صمم بناءً على تساؤلات الدراسات ويشكل دقيق يحقق الهدف المنشود . وفي إطار هذا المنهج يتم تنظيم البيانات وتحليلها باستخدام الأسلوب الإحصائي المناسب . بهدف التعرف على التغيرات المرتبطة بمشكلة البحث والتوصل إلى النتائج اعتماداً على مرئيات مفردات الدراسة . ومن ثم بناء وصياغة توصيات الدراسة على ضوء النتائج المستخلصة .

سأبها : مصطلحات الدراسة :

- العمل الاجتماعي :

هو المساهمة في أعمال الرعاية والتنمية الاجتماعية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل أو بغير ذلك من الأشكال . ويقوم على تعاون أفراد المجتمع مع بعضهم البعض في سلبية تلبية احتياجات مجتمعهم¹ .

- الخدمة الاجتماعية :

عبارة عن خدمات مهنية أو عمليات أو مجهودات منظمة ذات صفة علاجية ووقائية وإنسانية تؤدي إلى الناس وتهدف على مساعدتهم كأفراد أو جماعات في الوصول إلى حياة كريمة تسودها علاقات طيبة ومستويات اجتماعية تنمى مع رغبتهم وإمكانياتهم وتنسق مع مستويات وأمانى المجتمع الذي يعيشون فيه² .

- التكافل الاجتماعي :

يقصد بالتكافل الاجتماعي أن يكون أفراد المجتمع مشاركين في المحافظة على المصالح العامة والخاصة ودفع المفسد والأضرار المادية والمعنوية بحيث يشعر كل فرد فيه أنه على جانب الحقوق التي له : أن عليه واجبات للآخرين³ .

- المسؤولية الاجتماعية :

هي تبنى الشركات متوجهاً شاملاً فيما يخص أثرها على المجتمعات التي تعمل ضمنها . كما ترتبط بتولي مسؤوليات تتجاوز النطاق المحدود للشؤون التجارية . وتعتبر هذه المسؤولية تقديراً يمكن إثباته للعواقب غير التقديرية لأعمالها وما يعرف بالمحاسبة الاجتماعية⁴ .

¹ راسون ، العمل ، الضمان والعمل الاجتماعي التطوعي ، ورقة عمل ، مركز الأبحاث والدراسات غير الحكومية ، 2006 ، ص 3 .

² دليل مصطلحات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية : <http://www.ejtemay.com/ms>

³ دراسة من مفهوم ودائع التكافل الاجتماعي ، موقع الإسلام اليوم <http://www.islamtoday.net>

⁴ هيئة الخدمة المدنية ، دراسة بعنوان " اصطلاح المجتمع المدني بعبارة " ، القاهرة ، 2003 .

-القطاع الخاص :

يعني القطاع الخاص بجميع النشاطات الاقتصادية التي لا تديرها الدولة ويشمل ذلك الشركات والمؤسسات الخاصة الهادفة إلى تحقيق أرباح في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات . إلى جانب المؤسسات الخاصة التي لا تهدف إلى تحقيق أرباح مثل الغرف التجارية والجمعيات التعاونية طالما تؤدي خدمات اقتصادية³ .

- الغرف التجارية الصناعية :

هي هيئات لها الشخصية الاعتبارية ولا تستهدف الربح . ومثل كل غرفة في دائرة اختصاصها مصالح منشآت القطاع الخاص لدى السلطات العامة . وتعمل على حمايتها وتطويرها¹ .

ثامنا: عناصر الدراسة :

- (١) التعريف بمفهوم وأبعاد المسؤولية الاجتماعية وانتشاره في العالم .
- (٢) ممارسة المسؤولية الاجتماعية ودور القطاع الخاص .
- (٣) معايير النجاح في ممارسة المسؤولية الاجتماعية من واقع التجارب العملية .
- (٤) تقييم مستوى أداء القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية .
- (٥) عناصر تطوير وتفعيل أداء القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية .

^١ وزارة التخطيط ، خطة التنمية الخامسة ١٤١٠/١٤١١هـ ، ص ١٧٣ .
^٢ خليل بن النين محمد ، استشراف إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الغرف التجارية الصناعية العربية ، الغرف التجارية الصناعية السعودية لدراسة تطبيقية للحصول على درجة الدكتوراه ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٨ .

الفصل الثاني المسؤولية الاجتماعية .. أبعادها وأسس نجاحها

أولاً : البدايات المبكرة للمسؤولية الاجتماعية :

تعود البدايات المبكرة للمسؤولية الاجتماعية لما تضمنته الأديان السماوية من مبادئ خت على التكافل الاجتماعي باعتباره من أهم الأسس التي يقوم عليها المجتمع الإسلامي .

والمعنى اللغوي للتكافل هو " ضم ذمة على ذمة لتتقوى إحداهما بهذا الضم " ويتبسيط للمعنى فإن التكافل الاجتماعي يعني أن كل فرد قادر من أفراد المجتمع يتعين عليه عون أخيه المحتاج حتى يضمن له على الأقل المستوى الأدنى من الحياة الكريمة وضمان وجود الاحتياجات الأساسية لجميع أفراد المجتمع دون تفرقة بين ديانة أو جنسية^٥ .

ويأخذ الجانب الاجتماعي في الإسلام منزلة كبرى بعد العقيدة مباشرة وجعل مرتبته في الذنب تلي مرتبة الكفر وعدم الإيمان^٦، قال تعالى (أرأيت الذي يكذب بالدين . فذلك الذي يدع اليتيم . ولا يحض على طعام المسكين . فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون . الذين هم يراعون ويتعجبون للماعون)^٧ . وقال تعالى مبينا مصير من يأخذ كتابه بشماله يوم القيامة : (خذوه فقلوه . ثم الجحيم صلوه . ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعاً فاسلكوه . إنه كان لا يؤمن بالله العظيم . ولا يحض على طعام المسكين)^٨ . وقوله تعالى (فلا اتحرم العقبة . وما أدراك ما العقبة . فك رقبة . أو إطعام في يوم ذي مسغبة . يتيما ذا مقربة . أو مسكينا ذا متربة . ثم كان من الذين آمنوا وتواصوا بالصبر وتواصوا بالرحمة . أولئك أصحاب الجنة)^٩ .

ولقد أوضح الإسلام أن لئال الذي وهبه الله لعباده ليس ملكا خاصا لهم وإنما هو ملك لله . ما يستدعي على المسلم أن ينفقه نعا للعالمين التي أمره به الله وتضمنتها الشريعة الإسلامية .

^٥ محمود . جمال الدين محمد محمود . أصول المجتمع الإسلامي : دار الكتاب العربي - القاهرة . ١٩٩٩م . ص ١١٧ .

^٦ لبيب . حسن . السلوك الاجتماعي في الإسلام . دار الشؤون الثقافية . بيروت ١٩٧٧م . ص ١٣ - ١٤ .

^٧ سورة الماعون .

^٨ سورة الحاقة : الآيات من ٣٠ - ٣٤ .

^٩ سورة البلد . الآيات من ١١ - ١٤ .

فالكون كله من عليه هو ملك لله : قال تعالى (ولله ملك السموات والأرض وما بينهما وإليه النصب)¹¹ .
وقال عز وجل (ولله ملك السموات والأرض وما فيهن)¹² .

وحدث الإسلام على إنفاق المال في سبيل الله فقد قال تعالى (مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم . الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله ثم لا يتبعون ما أنفقوا منا ولا أذى لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون)¹³ وقوله تعالى (و اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختالا فخورا . الذين يبخلون و يأمرون الناس بالبخل و يكتُمون ما آتاهم الله من فضله و أعتدنا للكافرين عذابا مهينا. و الذين ينفقون أموالهم رياء الناس و لا يؤمنون بالله و لا باليوم الآخر و من يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا، و ماذا عليهم لو آمنوا بالله و باليوم الآخر و أنفقوا ما رزقهم الله و كان الله بهم عليما)¹⁴ .

كما حفلت السيرة النبوية المطهرة بالأحاديث الشريفة التي حثت على التكافل الاجتماعي والتراحم بين أفراد المجتمع ومن ذلك:

- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ما من يوم يصبح فيه العباد إلا ملكان ينزلان فيه فيقول أحدهما : اللهم أعط منفقا خلفا . ويقول الآخر : اللهم أعط ممسكا تلفا)¹⁵ .
- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال صلى الله عليه وسلم : (لا حسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار . ورجل آتاه الله مالا فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار)¹⁶ .
- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من نَقَسَ عن مؤمن

¹¹ سورة النحل - الآية ١٨ .

¹² سورة النحل - الآية ٦٠ .

¹³ سورة البقرة - الآيات ٢٦١ - ٢٦٢ .

¹⁴ سورة النساء - الآيات ٣٦ - ٤٩ .

¹⁵ رواه مسلم .

¹⁶ متفق عليه .

كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة . ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة . ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة . والله في عون العبد مادام العون في عون أخيه) ^٨ .
- وعن النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (مثل المؤمن في توأمة وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى) ^٩ .

وتلك أمثلة بما تضمنته الشريعة الإسلامية السمحاء من المبادئ التي تكفل الاجتماعي بين أفراد المجتمع . وقد تضمنت الشريعة أيضا آليات محددة وواضحة لتحقيق هذا التكافل منها الزكاة والصدقات والوقف وأعمال الخير المتعددة .

ثانيا : مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت :

تزايدت في السنوات العشر الأخيرة الحديث عن ما أطلق عليه " مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت Social Responsibility " أو "مسؤولية الشركات تجاه مجتمعاتها corporate Social Responsibility " . حيث أصبحت المسؤولية الاجتماعية من المبادئ التي يتطلع المجتمع إلى أن يؤدي القطاع الخاص دورا رئيسيا في تحقيقها لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي زاد تفاقمها وتأثيرها في العالم وأبرزها ازدياد معدلات الفقر والبطالة والمرض . خاصة مع تقلص دور الحكومات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي انخفض بعد الاتجاه الواسع نحو التخصص وتخلي الحكومات عن الكثير من أنوارها التقليدية الاجتماعية والتزاماتها تجاه المواطنين . وانتقال هذه الأدوار إلى منظمات الأعمال سواء التي حلت محل الحكومات في إدارة المؤسسات التي تم تخصيصها أو المنشآت الأخرى القائمة في المجتمع .

ومن المعروف أن المؤسسات والشركات التي يضمها القطاع الخاص ليست بشركات خيرية وأن هاجسها الأول هو تحقيق العائد الربحي على استثماراتها . ومن هنا جاءت أهمية التعريف بالمسؤولية الاجتماعية لتذكير المنشآت بمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية حتى لا يكون الربح عائدا عن أمور غير مقبولة أخلاقيا أو قانونيا مثل تشغيل الأطفال أو الإخلال بالمساواة في الأجور وظروف وشروط العمل .

^٨ روضة مسلم .
^٩ روضة البخاري ومسلم .

بالإضافة إلى كون المنشآت تمارس أنشطتها في المجتمع القائمة بها بما يولد عن ذلك حقوقاً للمجتمع من المفترض أدائها له . ويميز من الإيضاح فإن منشآت الأعمال تقام في الأساس من أجل المجتمع . كما أن استمرارها يستمد من المجتمع حيث يستهلك أفرادها ماتقدمه من منتجات وخدمات . كما أنها تجلب كثير من مخلات إنتاجها سواء المواد الخام أو العمالة أو رأس المال أو المنافع والخدمات العامة من المجتمع .

ومع أن المسؤولية الاجتماعية للشركات في المنطقة العربية لها جنورها التاريخية ومرجعياتها الدينية . كما أن لدى العديد من دول المنطقة لها مبادراتها في هذا المجال وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية . إلا أن الحاجة قائمة وملحة لتحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت وأبعاده وإيضاح اللبس بينه وبين الممارسات الخيرية الأخرى التي تقوم بها للمنشآت .

وحتى وقتنا الراهن لا يوجد تعريف محدد وقاطع للمسؤولية الاجتماعية يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية على المستوى المحلي أو الدولي . وقد اختلفت الآراء حول مدلول مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت . فهناك آراء يرى أن هذه المسؤولية الاجتماعية لا تعدو أن تكون بمثابة تذكير للمؤسسات بمسؤولياتها وواجباتها إزاء مجتمعتها الذي تنسب إليه . وآراء ثا يرى أن هذه المسؤولية لا يتجاوز مجرد مبادرات اختيارية وطوعية دون إلزام تقوم بها المؤسسات صاحبة الشأن بإدارتها للفرد آراء المجتمع . وآراء ثالث يرى أنها صورة من صور الملاءمة الاجتماعية الواجبة على المؤسسات .

وفيما يلي بعض التعاريف التي ذكرت بشأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية :

• " المسؤولية الاجتماعية هي جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية . وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على الممارسات الحسنة من رجال الأعمال دون وجود إجراءات ملزمة قانونياً"¹⁰

• " المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال هي التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد"¹¹ .

¹⁰ الغرفة التجارية السعودية .
¹¹ النصف الدولي .

• " هي الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف العيشية للقوى العاملة وعائلاتهم إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل"^{١١} .

• " هي تبني الشركات منهاجا شاملا فيما يخص أثرها على المجتمعات التي تعمل ضمنها . كما ترتبط بتولي مسؤوليات تتجاوز النطاق المحدود للشؤون التجارية . وتعتبر هذه المسؤولية تقديرا يمكن إثباته للعواقب غير النقدية لأعمالها وبما يعرف بالحاسية الاجتماعية"^{١٢} .

• " المسؤولية الاجتماعية للشركة هي اتجاه حقيق توقعات المجتمع من الشركة ضمن الأطر الأخلاقية والقيمة القانونية والبيئية لهذا المجتمع . كما يشار إليها أحيانا بالمواطنة للمسؤولة للشركة والتي تكتسبها من خلال الأعمال الخيرية المؤدية لرفاهية المجتمع . حيث تترجم هذه للمسؤولية الاجتماعية إلى برامج وسياسات مدعومة من قبل الإدارة العليا للشركة"^{١٣} .

• " المسؤولية الاجتماعية للشركات تعني التزام منشآت الأعمال تجاه المجتمع باستخدام الأموال والجهود المبذولة من المنشآت للدعم والتطوير والتنمية للمساعدة بكل الطرق الممكنة والمناحة والمطلوبة لجميع الجهات الأخرى المرتبطة بالتؤسسة والمجتمع وهي ليست التزامات منصوص عليها قانونا"^{١٤} .

ثالثا : أبعاد وحدود المسؤولية الاجتماعية للمنشآت :

كان المفهوم التقليدي لدور القطاع الخاص قاصرا على قيام المنشأة بخلق فرص عمل ورفع قدرات العاملين وضمن أجور محزنة لهم لمواجهة تكاليف المعيشة والمشاركة في التأمين الاجتماعي . ثم أضيف على ذلك البعد الخيري عن طريق الإسهام بالتبرعات المالية والعينية لمساعدة بعض فئات المجتمع وحالات الكوارث والنكبات . إلا أن أبعاد المسؤولية الاجتماعية قد تجاوزت صفة العطاء العشوائي في مجالات العمل الاجتماعي : لتصبح منشآت القطاع الخاص مطالبة بمسؤولية أساسية في المشاركة الاجتماعية ترتكز على عدة عناصر رئيسية أهمها :

^{١١} مجلس الأعمال العالمي للتكيفية المتكاملة .

^{١٢} هيئة العونة الدولية ، دراسة بعنوان " القطاع الخاص الذي يوزع " ، القاهرة ، ٢٠٠٣م

^{١٣} ر . خليل العليان ، الورقة النظرية لمشروع دراسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجموعة مختارة من الدول العربية ، بيروت الأردن الجديد للدراسات ، عمان ، ٢٠٠٨م .

^{١٤} عطار ، دلاله حسن ، المسؤولة الاجتماعية في الشركات ، مقال منشور في جريدة الاقتصادية العدد ١٥٧ ، ٢٣/٤/٢٠٠٦م .

العنصر الأول :

مسؤولية المنشأة جآه كل من البيئة المحيطة بها الداخلية والخارجية وتشمل البيئة الداخلية عملاء المنشأة الأساسيين سواء الموجه إليهم منتجاتها وخدماتها أو الفانمين بتقديم هذه للنتجات والخدمات "العاملين بالمنشأة" أو الموردين لاحتياجات المنشأة . أما البيئة الخارجية فتشمل المجتمع القائمة قيمه المنشأة . وقد فطمت العديد من المنشآت إلى درجة أهمية هذا العنصر . فآجّهت إلى الأخذ بأسس ونماذج إدارة الجودة الشاملة في عملياتها . ومن ذلك الأخذ بسلسلة الأيزو التي صدرت من قبل المنظمة العالمية للمواصفات ومنها سلسلة الأيزو ٩٠٠٠ للترتبطه بجودة السلع المقدمة للمستهلك وصدرت عام ١٩٨٧م والأيزو ١٤٠٠٠ المترتبطه بتحسين البيئة وصدرت عام ١٩٩٦م.

العنصر الثاني :

أن أهداف المنشأة تنعدى الأهداف الربحية لتشتمل على أبعاد أخرى اجتماعية تعود على المجتمع . وحتى وقت قريب كان ينظر إلى المنشأة شركة أو مؤسسة على أنها مجرد منشأة اقتصادية يتجدد لجأها بمقدار أرباحها ووضعها المالي . إلا أن وجهة النظر هذه قد أخذت في التغير حيث آجّه الأخذ في الاعتبار إلى للمقاييس غير المالية كمؤشرات للحكم على مدى النجاح ومنها مؤشرات بنيت على أساس كون الشركة أو المؤسسة عضو في المجتمع القائمة به ويجب أن تنهس منهجآ شاملا فيما يخص مشاركتها في فعاليات وهموم المجتمع .

العنصر الثالث :

أن تحقيق الأهداف الاجتماعية يتخطى المجالات التقليدية وكمثال لها التبرعات والمنح للأفراد المحتاجين والجهات الخيرية إلى برامج محددة تبتناها المنشآت وتقوم بتنفيذها مثل تبني برامج لتعليم ذوي عدم المقدرة . وبرامج لتأهيل الشباب للتوظيف . وبرامج لحماية البيئة وتطويرها . وبرامج للبيئة التحتية . وبرامج لعلاج مشكلات اجتماعية محددة تخص المجتمع أو نوعيات من أقرانه مثل برامج مكافحة المخدرات ومكافحة التدخين . وغيرها من البرامج .

العنصر الرابع :

أن موجبات المسؤولية الاجتماعية لا تعني بالضرورة شريحة معينة من المنشآت . حيث تنسم فلسفتها بالبرونة بما يسمح ويشجع كل منشأة -أيا كان حجم ونطاق أعمالها - بأن تنهس ما تراه

مناسبا وملائما من الإجراءات والممارسات وفق إمكانياتها وقدراتها المادية وما يتجاوب مع احتياجات المجتمع .

العنصر الخامس :

أن حدود وأبعاد قيام المنشآت بالمسؤولية الاجتماعية يتسم بالتغير . فإذا كانت حدود هذا الدور قد اقتضت في وقت ما على توليد الدخل وإيجاد فرص العمل . فإن المعطيات الجديدة والرتبطة بالديناميكية المتسارعة للعصر قد أهدرت الحاجة لتقديم برامج تتفاعل مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما تفرضه من متطلبات .

العنصر السادس :

أن المسؤولية الاجتماعية رغم أنها تتطلب برامج واعتمادات مالية وعينية للوفاء بها من قبل المنشأة إلا أنه من الخطأ النظر إليها على أنها عبء على المنشأة تقلل من أرباحها . حيث أثبتت الدراسات التي أعدت في هذا الصدد عكس ذلك . وهو أن قيام المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع وفئاته يساهم في تحسين صورة ومركز المنشأة في أعين المستهلكين والجمهور والعاملين بالمنشأة ذاتها . مما ينعكس إيجابيا على سمعتها وبالتالي ربحيتها . ولذا فإن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت على وجه العموم تعتبر استثمارة طويلا الأجل له عائد على المدى الطويل .

رابعا : أسس نجاح المسؤولية الاجتماعية للمنشآت :

- 1) حتى تنجح المنشآت في أدائها للمسؤولية الاجتماعية فإنه من الأهمية توافر الأسس التالية :
- 2) أن لا تتخذ المنشآت قيامها بالمسؤولية الاجتماعية كوسيلة للدعاية أو المظهر الاجتماعي .
- 3) إذا كانت المنشأة في بداية أدائها للمسؤولية الاجتماعية فمن الأفضل أن تبدأ بالمسائل الصغيرة أو التي يمكنها أدائها بذاتها مثل تدريب الموظفين والرعاية الاجتماعية لهم أو التفاعل مع أنشطة الحفاظ على البيئة .
- 4) ضرورة وضع أولويات لقضايا المسؤولية الاجتماعية دون ضرورة القيام بها لها دفعة واحدة / مع الأخذ في الأولويات بأكثر الأعمال صلة بأهداف المنشأة .
- 5) الأخذ بمبدأ التعاون والتنسيق والتشاور بين المنشأة والمنشآت والمنظمات الأخرى ذات العلاقة للقيام بمشاريع مشتركة ذات أهداف متسعة للمجتمع .
- 6) الأخذ بالاستمرارية في تنفيذ مشاريع المسؤولية الاجتماعية وفقا لقدرات المنشأة مع العمل على تنمية هذه المشاريع لتصبح على المدى الأجل كيانات كبرى .

١) أن يكون توجه المنشأة لأداء المسؤولية الاجتماعية نابعا من قيم أخلاقية راسخة تهني عليها الاستراتيجيات والمخطط والأهداف .

خامسا : موقع المسؤولية الاجتماعية في العالم المعاصر :

أخذت المسؤولية الاجتماعية موقعها على صعيد الاهتمام العالمي خلال العقدين الأخيرين وكانت محورا رئيسيا من أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كويتهاجن عام ١٩٩٥م وركز على بحث سبل الوفاء باحتياجات الأفراد في إطار العولة . وأهمها الاحتياج للعمل والدخل . كما صدرت في عام ١٩٩٧م معايير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات برقم SA8000 وهي أول معايير دولية طوعية تصدر بشأن أخلاقيات المؤسسة وتشتمل هذه المعايير على ثلاثة مجالات هي حقوق الإنسان وحقوق العاملين وحماية البيئة ^{١١} .

إلا أن الاهتمام بتوفير مشاركة فعالة من القطاع الخاص في هذا الموضوع قد جاء في المبادرة الدولية لتعريف مبادئ المسؤولية الاجتماعية : والتي عرفت باسم الاتفاق العالمي للأمم المتحدة "Global Compact" وهو مبادرة تطوعية أطلقها أمينها العام في ذلك الوقت " كوفي أنان " حين انعقاد دورة المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس في ٢١ يناير عام ١٩٩٩م لتوثيق الصلة بين هيئة الأمم للتحدة ومنظمات العمل والمجتمع المدني لدعم تسعة مبادئ عالمية * ترتبط بالمسؤولية الاجتماعية في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة مع التركيز على تفعيل مشاركة قطاع الأعمال يجعله جزءا من الحل في مواجهة تحديات المجتمع وما صاحب العولة من مشكلات اجتماعية ونشجيع الشركات على التحلي بروح المواطنة من خلال مساهماتها الفعلية في برامج هذه الحلول .

وبدأ تنفيذ الاتفاق في ٢١ بولية عام ٢٠٠٠م وقد وجه الأمين العام للأمم المتحدة في مبادرته الدعوة لقيادات رجال الأعمال للانضمام إلى الاتفاق العالمي باعتباره عملا منظما يجمع الشركات بالوحدات ذات الصلة في منظمة الأمم للتحدة وقد تشكلت لهذا الغرض شبكة تنظيمية تضم مكتب الاتفاق العالمي وست وكالات من وكالات الأمم للتحدة هي المفوضية السامية لحقوق الإنسان . وبرنامج الأمم للتحدة للبيئة . ومنظمة العمل الدولية . ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية . ومكتب الأمم المتحدة

^{١١} الخاضع . هذه ، مسؤولية المؤسسات تجاه المجتمع . وثقة عمل منظمة قمة مسؤولية المجتمعات تجاه المجتمع وهي ٢٠٠١م * الخريف إليها بند عشر عام ٢٠٠١م بشأن الالتزام بحماية الفساد وكافة أشكاله بما في ذلك الرشوة والتهريب والتهريب.

العني بالحدرات والحجرة . وتم وضع آلية لكيفية المشاركة في الاتفاق شملت قيام المسؤول التنفيذي الأول في الشركة الراغبة في المشاركة بإرسال رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة مبينا بها دعم الشركة للاتفاق العالمي ومبادئه . ثم تشرع الشركة في إحداث تغييرات في عمليات النشاط التجاري بحيث يصبح الاتفاق العالمي ومبادئه جزءا من الاستراتيجية والثقافة وعمليات التسير اليومية مع نشر جهود الشركة لدعم الاتفاق في تقريرها السنوي والتقرير المشابهة.^{٧٧}

كما أجهت منظمات دولية غير حكومية مثل المنظمة الدولية لأصحاب الأعمال التي تضم ١٣٧ اتحادا وطنيا لأصحاب الأعمال في ١٣٣ دولة إلى تقييم أنشطتها والتدقيق في موائيق إنشائها لتذكير أعضائها بمسؤولياتهم الأساسية كممثلين للقطاع الخاص خاصة من الناحيتين الاجتماعية والأخلاقية والتأكيد على أن تحقيق الربح لا يجب أن يكون عاندا عن تشغيل الأطفال والإخلال بالمساواة في الأجور وظروف وشروط العمل وتشجيع أعمال السخرة أو الحرمان من حق التنظيم والفاوضة الجماعية وغير ذلك من الحقوق الأساسية في العمل التي أفرتها الأسرة الدولية^{٧٨} . وأن لا يكون ذلك أيضا على حساب انتهاك البيئة الأيكولوجية العامة التي هي ثروة البشرية جمعاء . ذلك انه إذا كان دور المؤسسات هاما وجوهريا في تكوين الثروة فمن الأهمية بمكان أن يتحقق هذا الأمر بصورة قانونية وأخلاقية وإنسانية^{٧٩} . تحقيق الربح عاندا عن تشغيل الأطفال والإخلال بالمساواة في الأجور وظروف وشروط العمل .

ويشهد العالم اليوم بلورة جادة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية . ففي الدول الصناعية الكبرى أصبحت المسؤولية الاجتماعية هدفا متوازنا يشارك فيه القطاعان الحكومي والخاص مع المجتمع الذي يعد القطاع الثالث المستفيد من هذه المشاركة . إلا أن الدور الجوري للأداء الفعلي للمسؤولية الاجتماعية يقع على عاتق القطاع الخاص .

وقد أجهت الشركات الكبرى في كثير من دول العالم إلى تبني برامج المسؤولية الاجتماعية في مجالات متنوعة ومتطورة مثل إنشاء صناديق لدعم أمراض عائلية محددة مثل الإيدز والملاريا والدين .

^{٧٧} منظمة الأمم المتحدة ، مكتب الاتفاق العالمي ، وثائق الاتفاق العالمي <http://www.unglobalcompact.org>

^{٧٨} تضمنت احكام نظام العمل والعمال السعودي مواد لمنع السخرة ووضع لتسهيل الأطفال وتنظيم علاقات العمل .

^{٧٩} إعلان عبد الله سائق ، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ، منظمة العمل الدولية ، مجلة عالم العمل ، العدد ٤٥ مارس ٢٠٠١م .

ودعم البحوث العلمية وتقديم المنح الدراسية وتدريب الأفراد على اكتساب وممارسة المهن . وبرامج محاربة الفقر وتخصيص جزء من الأرباح لدعم البنية التحتية وإنشاء الطرق والمنزهات . ودعم أنشطة التوعية الدينية والتنقيفية وتعميق المواطنة . ودعم الأنشطة الرياضية والاجتماعية للشباب وفئات المجتمع الأخرى . وغيرها من البرامج . وذلك بالإضافة إلى الالتزام بالسلوك الأخلاقي في العمل باعتباره من مبادئ المسؤولية الاجتماعية مثل الالتزام بقواعد ومعايير حماية المستهلك وعدم المتاجرة في المواد الضارة والبعد عن المواد المقلدة والمغشوشة والالتزام مبدأ تكافؤ الفرص وإسناد الوظائف إلى الأكثر كفاءة وتأهيلا .

وهناك تنافسا قائما ومتزايدا بين الشركات الكبرى وغيرها من الشركات الواعية بالدور الاجتماعي : على تنفيذ هذه البرامج وابتكار نوعيات جديدة . وأصبح نشاط المسؤولية الاجتماعية من الأمور التي تحرم تلك المنشآت على إبرازها كعنصر أساسي بين أنشطتها الرئيسية . بل إن بعض الشركات أجهت إلى إنشاء وحدات متخصصة تتولى - وفقا لخطة سنوية منظمة - مساعدة الفئات ذات الاحتياج . والتنسيق بين الشركة ومصالح المجتمع القائمة به .

وقد تعددت صور المبادرات والفعاليات التي تقوم بها المنشآت بحسب طبيعة البيئة المحيطة بها ونطاق نشاط المنشأة وأشكاله . وما تتمتع به من قدرة مالية ومادية وبشرية بالإضافة إلى مدى ارتباط مصالحها مع المجتمع . وساندت الحكومات هذه المبادرات بوسائل متعددة منها الإعفاءات الضريبية للكثير من المساهمات الاجتماعية أو التشجيع عليها .

كما اجه الرأي من قبل العديد من المفكرين والباحثين إلى ضرورة أن تتبنى منظمات الأعمال برامج للمسؤولية الاجتماعية وأن تصرف جزءا من أرباحها على هذه البرامج بأشكالها المختلفة ؛ حيث أن الالتزامات الأخلاقية تملئ على هذه المنظمات أن يكون لها دور اجتماعي بأدائها للمسؤولية الاجتماعية وستنتفع من جراء ذلك بعدة أمور منها مواجهة النقد الذي تتعرض له من أنها تسعى لتكديس

الأرباح والتوسع في الاستثمار دون الشعور بحاجة المجتمع إلى كثير من الخدمات والمشاريع . بل ويتجاهل الكثير منها المتطلبات الأساسية للعاملين فيها . كذلك فإن الأرباح على المدى البعيد سوف تكون أكبر بكثير عندما يشعر المجتمع بأن الشركة ملتزمة تجاهه وأنها تساهم في الإبقاء به وبرفاهيته . كما اهتمام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية سيجعل الحكومات تقلل من تدخلها من سن القوانين التي تلزم هذه الشركات بالصرف على أنشطة اجتماعية .

ونقيد الأبحاث المستقلة التي جريها مؤسسات بحث عالمية أن نصف الشركات اللاتين والخمسين الكبرى في العالم تصدر الآن تقارير مستقلة وخاصة عن مسؤوليات المؤسسات تجاه المجتمع . ويتضمن ثلثا هذه الشركات في تقاريرها المالية ما يمكن اعتباره تقارير عن مسؤولية النشاطات تجاه المجتمع . في الوقت الذي يزداد فيه اهتمام المسؤولين بالكيفية التي تم فيها تحقيق الأرباح بما ياتل اهتمامهم بمبالغ تلك الأرباح¹⁹ . ووصل الحال بالقطاع الخاص في الدول الكبرى إلى تجاوز المشاركة الاجتماعية بشكل عشوائي لأخذ شكل منظم بأهداف واضحة واستراتيجيات تنفيذ مهلنة .

ومع اتساع نطاق وسمعة مفهوم المسؤولية الاجتماعية أصبح للشركات الكبيرة دور تنموي أساسي وأصبح العطاء للتنمية جزءا لا يتجزأ من نشاطات هذه الشركات : لدرجة أن الشركات التي لا تعمل في عطلتها أي نشاطات اجتماعية تعتبر من الشركات الناقصة في عين الجميع سواء من المجتمع أو من الوسط الاقتصادي والحكومي .

هذا الانتشار لثلك المفهوم جعل من المشاركة الاجتماعية جزءا من خطط التسويق لمنتجات الشركات . وأصبحت الشركات تتنافس في المسؤولية إلى حد أن وصل الأمر ببعض الشركات إلى إنشاء مؤسسات تنمية أو على الأقل عمل خطة سنوية منظمة واضحة الأهداف والعالم مساعدة الفئات الأقل حظا في المجتمع ومحاولة تنميتها بشكل فعال²⁰ .

من ناحية أخرى فمع استمرار التنامي في الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية . أجهت الكثير من دول العالم إلى إدخالها كمادة دراسية في الجامعات والمعاهد الدراسية والتدريبية ضمن موضوع " أخلاقيات العمل Business Ethics " .

¹⁹ كاتنجر . عند مسؤولية المؤسسات تجاه المجتمع - مرجع سابق
²⁰ جيمز . عبد الحسين بن إبراهيم . دور القطاع الخاص الأعمال في المسؤولية الاجتماعية - جريدة الاقتصادية العدد 19 - 20/11/2009

سادسا : الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية :

يعتبر مبدأ التكافل الاجتماعي وهو من أهم صور المسؤولية الاجتماعية . جزء من ثقافة المجتمع السعودي ونقائمه التي تعتمد بشكل أساسي على العقيدة الإسلامية ومبادئها السامية . وقد عرف العمل الاجتماعي في المملكة العربية السعودية منذ وقت مبكر وأخذ أشكالا متعددة منها الفردي والعائلي والقبلي . إلا أنه بدأ يأخذ شكله المنظم عقب توحيد البلاد على يد مؤسسها جلالة المغفور له بإذن الله تعالى الملك عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل سعود ونوجهه إلى بناء مؤسسات الدولة . حيث أنشئت في عام ١٣٥٤هـ جمعية الإسعاف الخيري في مكة المكرمة وانحصرت خدماتها في تقديم الخدمات الإسعافية للحجاج في مكة المكرمة والمدينة المنورة ومدينة جدة .

إلا أنه في عام ١٣٨٣هـ صدر مرسوم ملكي بإنشاء جمعية الهلال الأحمر السعودي كمنظومة لجمعية الإسعاف الخيري وأصبحت مؤسسة حكومية واعترف بها دولياً وأصبحت العضو الحادي والستين في اتحاد جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر الدولية .

وفيما يتعلق بالعمل الاجتماعي في المجالات الأخرى فقد زاد ازدهاره خاصة عقب إنشاء وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام ١٣٨٠هـ . فأنشأت لها إدارة للرعاية الاجتماعية لتصبح مسؤولة عن أعمال الرعاية الاجتماعية والإشراف عليها ومتابعتها . ثم تم إنشاء وكالة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لشؤون الرعاية الاجتماعية وبدأت في إصدار اللوائح المنظمة للعمل التطوعي الخيري حيث صدر في عام ١٣٨٢هـ نظام الجمعيات والمؤسسات الخيرية الاجتماعية والأهلية لتنظيم أعمال هذه الجمعيات والمؤسسات التي تزايد انتشارها في مختلف مناطق المملكة وتكونت في نفس العام الجمعية النسائية الخيرية بمدينة جدة . وجمعية النهضة النسائية بالرياض . كما أنشأت في عام ١٣٨٧هـ جمعية ثاروت الخيرية للخدمات الاجتماعية بالمنطقة الشرقية .

ومنذ الخطة التنموية الأولى عام ١٣٩٠هـ بدأت مصلحة الضمان الاجتماعي تنشط في خدمة ومساعدة المواطنين ذوي الحاجة للمساعدة. ثم بدأ النشاط التطوعي يتكامل مع النشاط الحكومي في مجال الرعاية الاجتماعية. بإنشاء مراكز للتنمية الاجتماعية وتشكيل لجان أهلية متخصصة للعمل في مجالات العمل التطوعي كما تم تحويل صناديق البر الخيرية إلى جمعيات خيرية.

وقد تواصل العمل الاجتماعي ليأخذ أفاقاً متسعة داخل المملكة وخارجها. وكان من مظاهر الاهتمام للالتزام به والبحث عليه النص على ذلك ضمن النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر السامي الكرم رقم ٩٠/أ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ حيث تضمن الباب الثالث منه (مقومات المجتمع السعودي) في المادة الحادية عشرة "يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراد بحبل الله وتعاونهم على البر والتقوى والتكامل فيما بينهم وعدم تفرقهم" كما تضمن الباب الخامس (الحقوق والتواجبات) في المادة السابعة والعشرين "تكفل الدولة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة وتدعم نظام الضمان الاجتماعي وتشجيع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية"

سابعاً : أداء القطاع الخاص السعودي للمسؤولية الاجتماعية :

أ - إسهامات القطاع الخاص في العمل الاجتماعي

تقوم منشآت القطاع الخاص السعودي بدور اجتماعي واسع. وينطلق هذا الدور في الأساس من نظام الزكاة على المنشآت القائم على مبدأ التكافل الاجتماعي. ومن ثم فإن القطاع الخاص يسهم بدور كبير في العمل الاجتماعي من خلال مشاركته المادية وغير المادية في مختلف أنشطة الخدمات التطوعية والخيرية لتحقيق الترابط والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع السعودي وأيضاً أعمال الإغاثة في مختلف أنحاء المعمورة. ومن أهم المجالات التي ساهم فيها القطاع الخاص بفعالية ما يلي :

١) الخدمات والمساعدات الاجتماعية :

- التبرع بجمعيات البر الخيرية في مختلف أنحاء المملكة
- دعم إنشاء وتشغيل بعض المراكز الاجتماعية مثل مراكز رعاية المسنين والمعوقين والمكفوفين والأيتام.

- دعم الجمعيات الخيرية النسائية التي تقدم خدمات متعددة من الرعاية للمرأة والمجتمع السعودي .
- المساعدات الشخصية لذوي الاحتياجات .
- (٢) خدمات الرعاية الصحية للمواطنين :
 - تبرعات أصحاب الأعمال لإنشاء مستشفيات خاصة ووحدات غسيل الكلى وأمراض القلب والأورام .
 - تكفل بعض أصحاب الأعمال بعلاج بعض المرضى .
- (٣) الخدمات التعليمية والتدريبية :
 - الإسهام في إنشاء الكليات الأهلية التي أقيمت في بعض مناطق المملكة .
 - إنشاء مجتمعات لمدارس التعليم العام ومدارس تحفيظ القرآن الكريم .
 - الإسهام في تنفيذ التنظيم الوطني للتدريب ا لذي يستهدف تأهيل وتوظيف الشباب السعودي .
 - تخصيص منح للطلاب غير القادرين ماديا على تحمل المصاريف الدراسية .
 - الإسهام في تغطية تكاليف إنشاء وتنفيذ بعض البرامج التدريبية للطلاب .
 - رعاية الموهوبين وتقديم جوائز ومنح تدريبية في الخارج للطلاب المتفوقين .
 - دعم الجامعات والمعاهد والمدارس في تنفيذ برامج تقنية المعلومات .
- (٤) المساهمة في إنشاء البنى التحتية والمرافق العامة :
 - مساهمة أصحاب الأعمال في تكاليف إنشاء بعض الطرق السريعة في عدد من مناطق المملكة وقد كانت موافعها قبل الإنشاء مصدرا لحوادث المرور .
 - المشاركة في تنفيذ وتشغيل بعض الخدمات والمرافق العامة كالحدائق والمنزهات والأسواق والمسالخ .
- (٥) دعم الضعفيات الحكومية خدمة المجتمع :
 - دعم المؤتمرات والمنتديات والندوات التي تستهدف تشجيع الاستثمار .
 - المساهمة في مشروعات خدمة البيئة وإدارة عملية التخلص من النفايات وإنشاء المنزهات والحداثق .
 - دعم الحملات الوطنية لترشيد استخدام المياه والكهرباء والنظافة والرعاية الصحية ومكافحة الحشرات وسلامة المرور .

٦) المساهمة في أعمال الإغاثة :

لم يتوان أصحاب الأعمال عن الإسهام بفعالية في أعمال الإغاثة سواء داخل المملكة أو خارجها ومساندة اللجان التي شكلتها الدولة لتقديم المساعدات والإعانات للمسلمين في مختلف أنحاء العالم مثل مناصرة بعض الشعوب والأقليات المسلمة في مواجهة القهر والفقر ومساعدة المتضررين من الجفاف والجماعات والكوارث الطبيعية وغيرها .

ب- تطوير أداء القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية :

من الضرورة أن يتواكب الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في المنشآت مع نمط هذا الاهتمام في العالم . وذلك بتعزيز نمط أداء هذه المسؤولية من مجرد التبرع الخيري إلى تبني برامج محددة لها خطط مدروسة . بحيث تصبح المسؤولية الاجتماعية جزءاً من استراتيجية المنشأة وترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهدافها من ناحية وبتلبية احتياجات المجتمع من ناحية أخرى من خلال سعيها لتلمس هذه الاحتياجات .

ويواجه تفعيل المسؤولية الاجتماعية بالقطاع الخاص عدة تحديات من أبرزها :

- ١) عدم توافر الدراسات والإحصاءات المرتبطة بجوانب وقضايا المسؤولية الاجتماعية .
- ٢) نقص الثقافة والتوعية بأهمية وضرورة المسؤولية الاجتماعية ومردوداتها النافعة للمنشآت .
- ٣) الالتباس في تحديد المفهوم الصحيح للمسؤولية الاجتماعية والخلط بينه وبين المجالات الأخرى للعمل الخيري .
- ٤) قلة الكوادر المتخصصة في المجالات التخطيطية والتنفيذية للمسؤولية الاجتماعية .

وقد شهد العامان الأخيران اهتماماً يبحث سبل تفعيل أداء القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية كان أهمها عقد أول ملتقى للمسؤولية الاجتماعية برعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران . وقد نظمته الغرفة التجارية الصناعية بالرياض في الفترة من ١٤٢٧/٥/١٧-١٧/٥/٢٠٠٦ هـ الموافق ٢٠٠٦/٥/٢٨ م ؛ وشارك فيه عدد من المسؤولين من شركات القطاع الخاص بالإضافة إلى نخبة من المتخصصين في مجال العمل الاجتماعي . وهدف الملتقى إلى رفع مستويات الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية وتأثيره على النمو والتطور في المملكة على المدى البعيد . مع إلقاء الضوء على التجارب الناجحة لبرامج المسؤولية الاجتماعية

للشركات . وتم من خلاله مناقشة مفهوم وتطبيقات المسؤولية الاجتماعية واستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية في الشركات الكبرى والقدرة التنافسية كوسيلة للسمعة الحسنة والربحية ودور المرأة في المسؤولية الاجتماعية مع طرح عدد من الطرق والأساليب التي تستطيع المنشآت السعودية من خلالها تحسين أدائها الاجتماعي والأخلاقي والبيئي . وقد انتهى المنتدى إلى بعض التوصيات منها تشكيل فريق عمل يتكون من الغرفة التجارية الصناعية بالرياض وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممثلين من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد يناط به مهام عقد ورشة متخصصة لاقتراح مجموعة من السياسات لتفعيل عمل المسؤولية الاجتماعية وخفض القطاع الخاص على المشاركة بها . وحث الشركات العالمية ذات التواجد المحلي بالملكة على إنشاء برامج خاصة للتطبيق محليا في المسؤولية الاجتماعية ، وإيجاد آلية لصياغة بعض البرامج الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات . وإرساء أسس شراكة بين مؤسسات القطاع الخاص لتنفيذها . ومناشدة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض لتحويل جائزة خدمة المجتمع إلى جائزة سنوية لأفضل المبادرات والأجزاء في مجال المسؤولية الاجتماعية . كما تم من خلال المنتدى إطلاق المبادرة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية والتي تشتمل على ٢٥ فعالية ثقافية على مدار عام كامل .

ومن نماذج المسؤولية الاجتماعية التي تم طرحها :

- ١) تحقيق مبدأ الشفافية والإصلاح وتطوير العلاقة مع المساهمين .
- ٢) توفير بيئة صحية للعاملين وتوفير برامج لتنمية قدراتهم الوظيفية .
- ٣) عدم إصدار بيانات مضللة لمنتجات الشركة .
- ٤) دعم الأفكار التجارية للمبتدئين .
- ٥) توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة والفئات المحتاجة .

كما تم خلال منتدى جدة الاقتصادي الثامن الذي عقد في الفترة من ١٣-١١ فبراير ٢٠٠٦م عرض دراسة عن " الشركات السعودية والمسؤولية الاجتماعية .. التحديات وسبل التقدم" قامت بتنفيذها شركة تمكين للاستشارات التنموية والإدارية بالتعاون مع المعهد الدولي لاقتصاد البيئة والصناعة في جامعة "لند" السويدية . وتركزت حول بحث إمكانية اطلاق الشركات السعودية بدور ريادي حيال المسؤولية الاجتماعية . والدور الذي يمكن أن تؤديه القطاعات الحكومية وأصحاب المصالح الأخرى لتشجيع النشاطات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وشملت نتائجها غياب الوعي لدى الشركات بمفهوم المسؤولية الاجتماعية مما أدى إلى عدم نشر مساهمات الشركات السعودية

في المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها ، وتفهم قطاع الأعمال للتحديات التي تواجه التنمية في المملكة وعلى رأسها توفير فرص العمل وضعف التأهيل والمهارات وتوظيف المرأة والتنمية المنطقية ومشاكل الفقر . وأن معظم الأنشطة الاجتماعية للشركات ما زالت تتخذ شكل أعمال خيرية وتبرعات غير متناسقة . وأن مجموعة من الشركات بدأت بالفعل في وضع نظام لإدارة النشاطات الاجتماعية . وأظهرت الدراسة أن بؤافع المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال السعودي مرتبطة باهتمام أصحاب الأعمال بؤافع التنمية المحلي وأخلاقياتهم أكثر من ارتباطها باستراتيجية العمل . كما أن غياب التقييم والدراسات المتخصصة عن تأثير البيئة والمجتمع على قطاع الأعمال ينعكس على أن تكون المسؤولية الاجتماعية ضمن خيارات محدودة للشركات وأكدت الدراسة على أهمية دور القطاعات الحكومية في أداء دور محوري لإيجاد مناخ صحي لتطوير وتطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات بإيجاد حوافز للشركات التي تملك مبادرات فاعلة في المسؤولية الاجتماعية . حيث أن هذه الشركات تتحمل الكثير من التكاليف إزاء هذه المبادرات ولا يجد أي عائد محفز سواء من قطاع الأعمال أو من القطاعات الحكومية . واقترحت الدراسة إعطاء الأفضلية للشركات في المشتريات الحكومية كأحد الحوافز لقطاع الأعمال للمساهمة بشكل أفضل في القضايا البيئية والاجتماعية . كما أكدت أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قضايا التعليم والتدريب أصبحت حاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى .

ومن بين الفعاليات التي نظمت للتوعية بمفهوم وبرامج المسؤولية الاجتماعية اللقاء الأول لرواد المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص والذي عقد في مايو ٢٠٠٧م واستضافته مجموعة صافولا وشارك فيه ممثلين لكبرى شركات القطاع الخاص الرائدة في مجال برامج المسؤولية الاجتماعية بهدف توحيد جهود تلك الشركات وتفاهي الازدواجية وتحديد أوجه التعاون التي يمكن تعزيزها في هذا المجال . وأكد اللقاء على ضرورة هذا التعاون . وأن تمتد البرامج لتستهدف المناطق والقرى النائية . مع السعي لتطوير ثقافة المسؤولية الاجتماعية داخل المنشآت وبين العاملين . ونشرها في المجتمع بوجه عام ن مع صياغة شراكة حقيقية بين قطاع الأعمال وكل من القطاع العام والجهات غير الربحية لتخطيط وتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية .

ثامنا : برنامج الغرفة التجارية الصناعية بالرياض للمسؤولية الاجتماعية :

تبنت الغرفة التجارية الصناعية بالرياض برنامج عمل لتفعيل المسؤولية الاجتماعية في إطار اهتمامها بتفعيل توصيات المنتدى عبر برنامج محدد أطلق عليه برنامج المسؤولية الاجتماعية "مسؤولية" من أهدافه :

(١) وضع خطط واستراتيجيات لتبني المسؤولية الاجتماعية في منشآت القطاع الخاص .

- ٢) نقل تجارب المسؤولية الاجتماعية بين المنشآت .
- ٣) تسليط الضوء على برامج المسؤولية الاجتماعية الناجحة كنموذج يحتذى به .
- ٤) اقتراح وتبني برامج ابتكارية جديدة لخدمة المجتمع .
- ٥) تقديم خدمات استشارية في مجال المسؤولية الاجتماعية لمنسوبي الفرقة .

وقد تم تحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف شاملة :

- ١) تشكيل لجنة استشارية لبرامج المسؤولية الاجتماعية وأنشطتها من عدد من المسؤولين بالمنشآت التي لديها برامج مسؤولية اجتماعية . إضافة إلى عدد من المهتمين بالمسؤولية الاجتماعية .
 - ٢) تنظيم ملتقى سنوي للمسؤولية الاجتماعية كعمل مؤسسي لتأصيل وتطوير جهود وأنشطة المسؤولية الاجتماعية وتبادل الآراء والتجارب حول تفعيل أداء المنشآت للمسؤولية الاجتماعية
 - ٣) تنظيم سلسلة من المحارات التي تلقي الضوء على مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتشجع منشآت القطاع الخاص على تبني برامجها .
 - ٤) إصدار كتب ومطويات تعريفية لنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية .
 - ٥) تبني أنشطة تاهيلية ودورات تدريبية وورش عمل لتفعيل البرنامج .
 - ٦) دراسة وتعميم التجارب الناجحة التي نفذتها مؤسسات وشركات القطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية .
 - ٧) تفعيل مساندة المنشآت لبرامج القطاع الحكومي الرامية لتطوير المجتمع المحلي والنهوض به .
 - ٨) ترويج البرنامج بأنشطة خيرية لتكريم المتميزين من المؤسسات والشركات في تبني برامج المسؤولية الاجتماعية .
- ونظرا للحاجة الملحة لتطوير أداء منشآت القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية . استنادا إلى تقييم الحصيلة السابقة من الإسهام في العمل الاجتماعي والدور للنشود قيام المنشآت به في ظل تنامي مكانة القطاع الخاص واضطلامه بالعبء الأكبر في تحقيق التنمية ومنها الشق الاجتماعي ومع عدم توافر الدراسات والبحوث حول جوانب المسؤولية الاجتماعية وواقع أدائها خاصة من حيث . فقد رأى مركز البحوث والدراسات بالفرقة إجراء بحث ميداني للتعرف على مستوى أداء المسؤولية الاجتماعية وأشكال مساهمات القطاع الخاص بها والمعوقات القائمة والمرتقبة المحتمل مواجهتها. والآليات المناسبة لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في أداء المسؤولية الاجتماعية بشكل فعال . وهذا ما سيتناولوه

الفصل التالي .

الفصل الثالث سبل تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص (بحث ميداني)

أولاً : منهجية البحث :

يهتم هذا الفصل ببحث الواقع العملي لأداء المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص والآليات المناسبة لتفعيل هذا الأداء . من خلال تقييم مستوى مساهمة القطاع الخاص في العمل الاجتماعي وبحث العوقات التي يواجهها القائمة لأدائه المسؤولية الاجتماعية والآليات المناسبة لتطوير هذا الأداء . وحقيقاً لذلك فقد انتهجت الدراسة في هذا الجزء الأسلوب المسحي للمنهج الوصفي التحليلي .

ثانياً : أداة البحث :

تم استخدام إستبانة صممها الباحث لتجميع البيانات اللازمة من مجتمع الدراسة شملت المحاور التالية :

- 1) تقييم مستوى أداء العمل الاجتماعي من حيث :
 - 1/1 مستوى التميز في رعاية مجالات العمل الاجتماعي القائمة بمشاركة القطاع الخاص على مستوى المهلكة .
 - 1/2 أولويات أشكال مساهمة القطاع الخاص في مجالات العمل الاجتماعي القائمة .
 - 1/3 تحديد مجالات العمل الاجتماعي التي لم تأخذ حقها من الرعاية حتى الآن .
- 2) تحديد العوقات التي يواجهها القطاع الخاص في سبيل ممارسته للمسؤولية الاجتماعية .
- 3) سبل تفعيل أداء القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية :
 - 3/1 استعراض الآليات المناسبة لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في أداء للمسؤولية الاجتماعية .
 - 3/2 مناهي تطوير أداء القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية .

ثالثاً : مجتمع البحث :

اشتمل مجتمع البحث على عينتين هما :



- العينة الأولى : هي عينة عشوائية مختارة من منشآت القطاع الخاص من مشتركري الفئتين الأولى والمنازة بالرفة التجارية الصناعية بالرياض . بلغ مجموعها ٢٠٠ منشأة ، تم إرسال استمارة الاستبانة إليها ووردت الإجابات من ٩٠ منشأة بنسبة ٤٥٪ من مجموع منشآت هذه العينة .

- العينة الثانية : هي عينة مختارة من ذوي الاهتمام بالعمل الاجتماعي وتم اختيارهم من اللجان القائمة خدمة المجتمع بالرفة التجارية الصناعية بالرياض وبلغ مجموعها ٥٠ فردا ، تم إرسال استمارة الاستبانة إليها ووردت الإجابات من ٣٨ فردا بنسبة ٧٦٪ من مجموع منشآت هذه العينة .

وبذلك يكون عدد الاستمارات الواردة منضمونة الإجابات من العينتين ١٢٨ استمارة بنسبة ٥١,٢٪ من إجمالي العينتين والبالغ ٢٥٠ مفردة . وهي نسبة كافية للتوصل على النتائج المرتبطة بموضوع البحث .

رابعاً : تحليل البيانات الواردة من مجتمع البحث :

(١) مستوى التميز في رعاية مجالات العمل الاجتماعي القائمة :

(١/١) مرئيات العينة المستجيبة من المنشآت :

يبين الجدول التالي مرئيات العينة المستجيبة من المنشآت بشأن مستوى التميز في رعاية مجالات العمل الاجتماعي القائمة في المملكة بمشاركة من القطاع الخاص :

جدول رقم (1)
مستوى التميز في رعاية مجالات العمل الاجتماعي القائمة
طبقا لدرجات العينة المستجيبة من المنشآت

القطاعات	بدرجة عالية	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	مجموع التكرارات	ن
رعاية المعوقين	38	247,5	30	277,5	2300
رعاية الأيتام	22	211,2	21	232,8	2100
رعاية الأراامل	8	210	20	218	2100
رعاية المرضى	18	223,1	22	245,2	2100
رعاية المسنين	10	212,1	22	224	2100
خدمات التطعيم (محو الأمية وإنشاء المدارس ومساعدة الطلاب)	20	222,2	22	244,2	2100
تأهيل وتدريب وتوظيف الشباب بالانشآت	22	212	22	234	2100
مجال الإعاقات عند حدوث الكوارث	22	212,2	22	234,2	2100
مشروعات خدمة وتجميل البيئة	12	217,5	28	229,8	2100
إنشاء البنى التحتية (طرق - مياه - كهرباء وغيرها)	22	217,5	28	245,5	2100
برامج تعزيز النمسك بالأخلاقيات وأصالة المجتمع	18	212,7	20	232,7	2100

من الجدول السابق يتضح أنه طبقا لدرجات العينة المستجيبة من منشآت القطاع الخاص فإن درجة التميز في الرعاية مجالات العمل الاجتماعي القائمة في المملكة بمشاركة من القطاع الخاص هي على النحو التالي :

- (1) أكثر المجالات التي لقيت درجة عالية من التميز في الرعاية هو مجال رعاية المعوقين .
- (2) أن المجالات التي لقيت درجة متوسطة من التميز في الرعاية هي على الترتيب رعاية الأيتام ، إنشاء البنى التحتية ، تأهيل وتدريب وتوظيف الشباب بالانشآت ، خدمات

التعليم ومحو الأمية . الإغاثة عند حدوث الكوارث .

(٣) أن المجالات التي لقيت درجة ضعيفة من الرعاية هي على الترتيب رعاية الأرامل . برامج تعزيز التمسك بالأخلاقيات وأصالة المجتمع . رعاية المسنين . رعاية المرضى . مشروعات خدمة وجمال البيئة .

٢/١ مرتبات العينة المستجيبة من أعضاء لجان خدمة المجتمع :

يبين الجدول التالي مرتبات العينة المستجيبة من أعضاء لجان خدمة المجتمع المنشآت بشأن مستوى التميز في رعاية مجالات العمل الاجتماعي القائمة في المملكة بمشاركة من القطاع الخاص هي :

جدول رقم (٢)

مستوى التميز في رعاية مجالات العمل الاجتماعي القائمة طبقاً لمرتبات العينة المستجيبة من أعضاء لجان خدمة المجتمع

التحولات	بدرجة عالية	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	مجموع التفرعات	التحولات	
					بدرجة عالية	بدرجة متوسطة
رعاية العوقين	١٩	١٢	٥	٣٦	٢١	٢١٣,٩
رعاية الأيتام	٢١	١٢	٤	٣٦	٢٦	٢٨,٣
رعاية الأرامل	٤	٩	٢٤	٣٦	٢١١,٧	٢٤
رعاية المرضى	٣	١٨	١٥	٣٦	٢٤١,٧	١٥
رعاية المسنين	-	٩	٢٧	٣٦	٢٧٥	٢٧
خدمات التعليم(محو الأمية وإنشاء المدارس ومساعدة الطلاب)	١	١٨	١٢	٣٦	٢٢٣,٣	١٢
تأهيل وتدريب وتوظيف الشباب بالانشآت	٢	١٨	١٥	٣٦	٢٤١,٧	١٥
مجال الإغاثة عند حدوث الكوارث	١	١٧	١٢	٣٦	٢٣١,١	١٢
مشروعات خدمة وجمال البيئة	-	٩	٢٧	٣٦	٢٧٥	٢٧
إنشاء البنى التحتية (طرق - مياه - كهرباء وغيرها)	٣	١٨	١٥	٣٦	٢٤١,٧	١٥
برامج تعزيز التمسك بالأخلاقيات وأصالة المجتمع	-	٩	٢٧	٣٦	٢٧٥	٢٧

من الجدول السابق يتضح أنه طبقا لمرئيات العينة المستجيبة من أعضاء لجان خدمة المجتمع فإن درجة التميز في الرعاية لـمجالات العمل الاجتماعي القائمة في المملكة بمشاركة من القطاع الخاص هي على النحو التالي :

(١) أكثر المجالات التي لقيت درجة عالية من التميز في الرعاية هي على الترتيب رعاية الأيتام ، ورعاية المعوقين .

(٢) أن المجالات التي لقيت درجة متوسطة من التميز في الرعاية هي:رعاية المرضى . خدمات التعليم ومحو الأمية . تأهيل وتدريب وتوظيف الشباب بالانشآت . إنشاء البنى التحتية . مجال الإغاثة عند حدوث الكوارث .

(٣) أن المجالات التي لقيت درجة ضعيفة من الرعاية هي على الترتيب : رعاية المسنين . مشروعات خدمة وجمال البيئة . برامج تعزيز التمسك بالأخلاقيات وأصالة المجتمع . رعاية المسنين . رعاية الأرامل .

٣/١ مستوى التميز في رعاية مجالات العمل الاجتماعي القائمة في المملكة بمشاركة من القطاع الخاص وفقا لإجمالي مرئيات مجتمع البحث :

يبين الجدول التالي مستوى التميز في رعاية مجالات العمل الاجتماعي القائمة في المملكة بمشاركة من القطاع الخاص وفقا لإجمالي مرئيات مجتمع البحث :

جدول رقم (٣)

مستوى التميز في رعاية مجالات العمل الاجتماعي على مستوى المملكة
طبقاً لإجمالي مرتبات مجتمع البحث

التحولات	درجة عالية	درجة متوسطة	درجة ضعيفة	مجموع التكرارات	أ
رعاية المعوقين	٥٧	٤٢	١٧	٢١٤,٧	١١٦
رعاية الأيتام	٤٣	٥٨	١٩	٢١٤,٨	١٢٠
رعاية الأراامل	١١	٢٥	٧٦	٢١٥,٥	١١٦
رعاية المرضى	٢١	٤٠	٢٣	٢٢٦,٥	١١٤
رعاية المسنين	١٠	٤١	١٧	٢٢٦,٧	١١٨
خدمات التعليم (محو الأمية وإنشاء المدارس ومساعدة الطلاب)	٥١	٥٢	٤٠	٢٣٣,٥	١١٨
تأهيل وتدريب وتوظيف الشباب بالمشآت	١٤	٥٢	٤٥	٢٤١,٤	١١٢
مجال الإغاثة عند حدوث الكوارث	٢٨	٤٩	٤٣	٢٣٤,٨	١٢٠
مشروعات خدمة وتجميل البيئة	١٤	٣٧	١٣	٢٤٤,٣	١١٤
إنشاء البنى التحتية (طرق - مياه - سكهة وغيرها)	٤٤	٤٦	٢٥	٢٣٠,٢	١١٦
برامج تعزيز التمسك بالأخلاقيات وأمانة المجتمع	١٨	٢٩	١٥	٢٢٥,٩	١١٢

من الجدول السابق يتضح أنه طبقاً لإجمالي مرتبات مجتمع البحث شاملاً للفراد المستجيبة من عيني الدراسة : فإن درجة التميز في الرعاية لمجالات العمل الاجتماعي على مستوى المملكة بمشاركة القطاع الخاص هي على النحو التالي :

- (١) أكثر المجالات التي لقيت درجة عالية من التميز في الرعاية هي رعاية المعوقين .
- (٢) أن المجالات التي لقيت درجة متوسطة من التميز في الرعاية هي : رعاية الأيتام . إنشاء البنى التحتية . تأهيل وتدريب وتوظيف الشباب بالمشآت . مجال الإغاثة عند حدوث الكوارث . خدمات التعليم ومحو الأمية .

(٣) أن المجالات التي لفتت درجة ضعيفة من الرعاية هي على الترتيب : رعاية الأرامل . برامج تعزيز التمسك بالأخلاقيات وأصالة المجتمع . رعاية المسنين . مشروعات خدمة وتجميل البيئة . رعاية المرضى.

(٤) أولويات أشكال مساهمات القطاع الخاص في مجالات العمل الاجتماعي القائمة :
١/٤ مرتبات العينة المستجيبة من المنشآت :

يبين الجدول التالي مرتبات العينة المستجيبة من المنشآت بشأن أولويات أشكال مساهمات القطاع الخاص في مجالات العمل الاجتماعي القائمة :

جدول رقم (٤)

أولويات أشكال مساهمات القطاع الخاص في مجالات العمل الاجتماعي القائمة طبقاً لمرتبات العينة المستجيبة من المنشآت

مستوى المساهمة		أشكال المساهمة	
المرتبة	النسبة المئوية	المرتبة	النسبة المئوية
أ	ب	أ	ب
٢١٠٠	٧٨	٢١	٢٤
٢١٠٠	٧٤	٢٢	٢٤
٢١٠٠	٧٨	٢٦	٢٤
٢١٠٠	٧٦	٤١	٢٤
٢١٠٠	٧٤	٣٠	٢٤

من الجدول السابق يتضح أنه طبقاً لمرتبات العينة المستجيبة من المنشآت فإن أولويات أشكال مساهمات القطاع الخاص في مجالات العمل الاجتماعي القائمة قد جاء في مقدمتها التبرع بالمال

(بدرجة عالية) وتقدم أجهزة ومعدات ومطبوعات لفئات المحتاجين والتبرع بمنتجات من المؤسسات والشركات (بدرجة متوسطة) ثم المشاركة في تنفيذ مشروعات اجتماعية لخدمة المجتمع والبيئة والتبرع بأراضي ومباني (بدرجة ضعيفة).

٢/٤ مرنيات العينة المستجيبة من أعضاء لجان خدمة المجتمع :

يبين الجدول التالي مرنيات العينة المستجيبة من أعضاء لجان خدمة المجتمع بشأن أولويات أشكال مساهمات القطاع الخاص في مجالات العمل الاجتماعي القائمة :

جدول رقم (٥)

أولويات أشكال مساهمات القطاع الخاص في مجالات العمل الاجتماعي القائمة طبقاً لمرنيات العينة المستجيبة من أعضاء لجان خدمة المجتمع

أشكال المساهمة	مستوى المساهمة					
	مستوى المساهمة					
	١	٢	٣	٤	٥	٦
التبرع بالمال	٣٩	٢٥١,٨	١٤	٢٢٨,٩	٣	٢٨,٣
التبرع بأراضي ومباني	٨	٢١١,٢	١٣	٢٢١,١	١٥	٢٤١,٧
التبرع بمنتجات من المؤسسات والشركات	١٥	٢١١,٩	٢٠	٢٥٧,١	٠	-
تقديم أجهزة ومعدات ومطبوعات لفئات المحتاجين	١٢	٢٣٣,٢	١٤	٢٢٨,٩	١٠	٢٢٧,٨
المشاركة في تنفيذ مشروعات اجتماعية لخدمة المجتمع والبيئة	٥	٢١٤,٢	١٦	٢٤٨,٥	١٢	٢٣٦,٤

من الجدول السابق يتضح أنه طبقاً لمرنيات العينة المستجيبة من أعضاء لجنة خدمة المجتمع فإن أولويات أشكال مساهمات القطاع الخاص في مجالات العمل الاجتماعي القائمة قد جاء في مقدمتها التبرع بالمال (بدرجة عالية) ثم التبرع بمنتجات من المؤسسات والشركات و المشاركة في تنفيذ مشروعات

اجتماعية لخدمة المجتمع والبيئة وتقديم أجهزة ومعدات ومطبوعات (بدرجة متوسطة) والتبرع بأراضي ومباني (بدرجة ضعيفة).

٣/٢ وفقاً لإجمالي مرئيات مجتمع البحث :

يبين الجدول التالي أولويات أشكال مساهمات القطاع الخاص في مجالات العمل الاجتماعي القائمة وفقاً لإجمالي مرئيات مجتمع البحث شاملاً عينتي الدراسة:

جدول رقم (١)

أولويات أشكال مساهمات القطاع الخاص في مجالات العمل الاجتماعي القائمة وفقاً لإجمالي مرئيات مجتمع البحث

أشكال المساهمة	مستوى المساهمة							
	تقديم أجهزة ومعدات ومطبوعات		التبرع بأراضي ومباني		التبرع بمنتجات من المؤسسات والشركات			
	العدد	% التكرارات	العدد	% التكرارات	العدد	% التكرارات		
التبرع بالمال	٥٥	٤٦	٤٦	٤١,٤	١٣	٢١١,٤	١١٤	٢٠٠
التبرع بأراضي ومباني	١٦	٢٥	٢٥	٤١,٨	٤٩	٢٤٤,٤	١١٠	٢٠٠
التبرع بمنتجات من المؤسسات والشركات	٤٧	٥٨	٥٨	٤٤,٦	١٠	٢٨,٨	١١٣	٢٠٠
تقديم أجهزة ومعدات ومطبوعات لفئات المحتاجين	٢٤	٣٠	٣٠	٢٥,٦	٢٨	٢٢٤	١١٢	٢٠٠
المشاركة في تنفيذ مشروعات اجتماعية لخدمة المجتمع والبيئة	١٣	١٦	١٦	٢٤,٦	٤٨	٢٤٤,٨	١٠٧	٢٠٠

من الجدول السابق ينضح أنه طبقاً لإجمالي مرئيات مجتمع البحث شاملاً المفردات المستجيبية من عينتي الدراسة فإن أولويات أشكال مساهمات القطاع الخاص في مجالات العمل الاجتماعي القائمة قد جاء في مقدمتها التبرع بالمال (بدرجة عالية) وتقديم أجهزة ومعدات ومطبوعات لفئات المحتاجين

والتبرع بمنتجات من المؤسسات والشركات (بدرجة متوسطة) ثم المشاركة في تنفيذ مشروعات اجتماعية
تخدم المجتمع والبيئة والتبرع بأراضي ومباني (بدرجة ضعيفة) .
وما تقدم يلاحظ تطابق على درجة كبيرة في مرتبات عينتي البحث من حيث تحديد أولويات أشكال مساهمة
القطاع الخاص في مجالات العمل الاجتماعي الفائضة .

(3) مجالات العمل الاجتماعي التي لم تأخذ حقيها من الرعاية حتى الآن :

فيما يلي بيان مجالات العمل الاجتماعي التي لم تأخذ حقيها من الرعاية حتى الآن من وجهة
نظر العينة المستجيبة من مجتمع البحث شاملة المنشآت وأعضاء لجان خدمة المجتمع مرتبة بحسب تعدد
التكرارات الواردة وجاءت على النحو التالي :

- رعاية المطلقات .
- رعاية العاطلين عن العمل اجتماعيا .
- رعاية ذوي الأمراض النفسية .
- رعاية الأرملة .
- مكافحة التدخين وتوابعه .
- مساعدة الشباب على الزواج .
- إسكان الفقراء ومحدودي الدخل .
- صيانة الطرق .
- رعاية الأبحاث والدراسات العلمية والتقنية .

(4) المعوقات التي يواجهها تفعيل الدور الاجتماعي للقطاع الخاص :

4/1/ مرتبات العينة المستجيبة من المنشآت :

يبين الجدول التالي مرتبات العينة المستجيبة من المنشآت بشأن المعوقات التي يواجهها تفعيل
الدور الاجتماعي للقطاع الخاص :

جدول رقم (٧)
المعوقات التي يواجهها تفعيل الدور الاجتماعي للقطاع الخاص
طبقاً لمرئيات العينة المستجيبة من المنشآت

المعوقات	عدد التكررات	% من المجموع
نقص برامج التوعية بالدور الاجتماعي للقطاع الخاص	٧٠	٢١,٣
عدم وجود خطط واستراتيجيات واضحة لممارسة المسؤولية الاجتماعية	٧١	٢١,٨
غياب المعلومات عن أوجه العمل الاجتماعي وأداء المسؤولية الاجتماعية المطلوبة	٥٤	١٦,٦
نقص ثقافة أصحاب الأعمال فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص	٥٠	١٥,٧
ضعف التنسيق بين الجهات المنظمة للعمل الاجتماعي	٦٤	٢٠,٥
نقص الكفاءات الإدارية لإدارة أداء المسؤولية الاجتماعية	٥٠	١٥,٧
نقص الحوافز المخصصة لأصحاب الأعمال لتحفيزهم على المساهمة في أداء المسؤولية الاجتماعية	٦٦	٢٠,٤
المجموع	٤٢٨	١٠٠

من الجدول السابق يتضح أنه طبقاً لمرئيات العينة المستجيبة من المنشآت فإن أهم المعوقات التي يواجهها تفعيل الدور الاجتماعي للقطاع الخاص هي على الترتيب: عدم وجود خطط واستراتيجيات واضحة لممارسة المسؤولية الاجتماعية . ونقص برامج التوعية بالدور الاجتماعي للقطاع الخاص . ونقص الحوافز المخصصة لأصحاب الأعمال لتحفيزهم على المساهمة في أداء المسؤولية الاجتماعية

١/ المرئيات العينة المستجيبة من أعضاء لجان خدمة المجتمع :

يبين الجدول التالي مرئيات العينة المستجيبة من أعضاء لجان خدمة المجتمع بشأن المعوقات التي يواجهها تفعيل الدور الاجتماعي للقطاع الخاص :

جدول رقم (٩)

المعوقات التي يواجهها تفعيل الدور الاجتماعي للقطاع الخاص
وفقا لإجمالي مرئيات مجتمع البحث

المعوقات	عدد التكرارات	% من المجموع
نقص برامج التوعية بالدور الاجتماعي للقطاع الخاص	٩٧	٢١٥,٦
عدم وجود خطط واستراتيجيات واضحة لممارسة المسؤولية الاجتماعية	١١١	٢١٧,٨
غياب المعلومات عن أوجه العمل الاجتماعي وأداء المسؤولية الاجتماعية المطلوبة	٧٨	٢١٢,٥
نقص ثقافة أصحاب الأعمال فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص	٧٤	٢١١,٩
ضعف التنسيق بين الجهات المنظمة للعمل الاجتماعي	٩٦	٢٠٥,٤
نقص الكفاءات الإدارية لإدارة أداء المسؤولية الاجتماعية	٧١	٢١١,٤
نقص الحوافز المخصصة لأصحاب الأعمال لتحفيزهم على المساهمة في أداء المسؤولية الاجتماعية	٩٦	٢١٥,٤
المجموع	١٢٩	٣١٠

من الجدول السابق يتضح انه طبقا لمرئيات مجتمع البحث شاملا للفردات المستجيبة من عيني الدراسة فإن أهم المعوقات التي يواجهها تفعيل الدور الاجتماعي للقطاع الخاص هي على الترتيب : عدم وجود خطط واستراتيجيات واضحة لممارسة المسؤولية الاجتماعية . ونقص برامج التوعية بالدور الاجتماعي للقطاع الخاص . وضعف التنسيق بين الجهات المنظمة للعمل الاجتماعي . ونقص الحوافز المخصصة لأصحاب الأعمال لتحفيزهم على المساهمة في أداء المسؤولية الاجتماعية .

٥) الآليات المناسبة لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية :

٥/١ مرئيات العينة المستجيبة من المنشآت :

بين الجدول التالي مرئيات العينة المستجيبة من المنشآت بشأن الآليات المناسبة لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في أداء المسؤولية الاجتماعية بشكل فعال :

جدول رقم (١٠)

الآليات المناسبة لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية طبقاً لمرئيات العينة المستجيبة من المنشآت

الآليات	عدد التكرارات	% من المجموع
إصدار نظام شامل لتنظيم أداء الأعمال المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية	٤٦	٢١,٤
إنشاء مجلس أعلى للعمل الاجتماعي يضم في عضويته ممثلين للقطاع الخاص	٥٤	٢٦,٥
إنشاء وحدات متخصصة لخدمة المجتمع في الغرف التي لم تنشأ بها هذه الوحدات	٣٨	١٦,٦
إنشاء قاعدة بيانات للراغبين في المساهمة في الأعمال الخيرية والتطوعية	٥٦	٢٦,١
تنظيم جمعيات عمومية في كل مجال رئيسي للمسؤولية الاجتماعية	٥٦	٢٦,١
عمل اتفاقيات مع المنشآت لتمويل أو تنفيذ بعض المجالات الخيرية	٣٠	١٤,١
عمل نظام حوافز من الدولة لتشجيع أداء المسؤولية الاجتماعية	٤٨	٢٢,٦
المجموع	٢١٨	١٠٠

من الجدول السابق يتضح انه طبقاً لمرئيات العينة المستجيبة من المنشآت فإن أهم الآليات المناسبة لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في أداء للمسؤولية الاجتماعية هي على الترتيب : إنشاء قاعدة بيانات للراغبين في المساهمة في الأعمال الخيرية والتطوعية . وتنظيم جمعيات عمومية في كل مجال رئيسي للمسؤولية الاجتماعية . وإنشاء مجلس أعلى للعمل الاجتماعي يضم في عضويته ممثلين للقطاع الخاص .

٢/٥ مرئيات العينة المستجيبة من أعضاء لجان خدمة المجتمع :

يبين الجدول التالي مرئيات العينة المستجيبة من أعضاء لجان خدمة المجتمع بشأن الآليات المناسبة لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في أداء المسؤولية الاجتماعية بشكل فعال :

جدول رقم (١١)

الآليات المناسبة لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية طبقاً لمرئيات العينة المستجيبة من أعضاء لجان خدمة المجتمع

الآليات	عدد التكرارات	% من المجموع
إصدار نظام شامل لتنظيم أداء الأعمال المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية	٣١	٢٢,٦%
إنشاء مجلس أعلى للعمل الاجتماعي يضم في عضويته ممثلين للقطاع الخاص	٢٤	١٥,١%
إنشاء وحدات متخصصة لخدمة المجتمع في الغرف التي تم نشأ بها هذه الوحدات	١٢	٧,٥%
إنشاء قاعدة بيانات للراغبين في المساهمة في الأعمال الخيرية والتطوعية	٣٣	٢٠,٨%
تنظيم جمعيات عمومية في كل مجال رئيسي للمسؤولية الاجتماعية	٢١	١٣,٢%
عمل اتفاقيات مع المنشآت لتمويل أو تنفيذ بعض المجالات الخيرية	١٨	١١,٢%
عمل نظام حوافز من الدولة لتشجيع أداء المسؤولية الاجتماعية	١٥	٩,٤%
المجموع	١٥٥	١٠٠%

من الجدول السابق يتضح انه طبقاً لمرئيات العينة المستجيبة من أعضاء لجان خدمة المجتمع فإن أهم الآليات المناسبة لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في أداء المسؤولية الاجتماعية هي على الترتيب : إصدار نظام شامل لتنظيم أداء الأعمال المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية . وإنشاء قاعدة بيانات للراغبين في المساهمة في الأعمال الخيرية والتطوعية . وإنشاء مجلس أعلى للعمل الاجتماعي يضم في عضويته ممثلين للقطاع الخاص .

٣/٥ وفقاً لإجمالي مرئيات مجتمع البحث :

يبين الجدول التالي الآليات المناسبة لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في أداء المسؤولية

الاجتماعية بشكل فعال وفقاً لإجمالي مرئيات مجتمع البحث شاملاً عينتي الدراسة:

جدول رقم (١٢)
الآليات المناسبة لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية
وفقاً لإجمالي مرتبات مجتمع البحث

الآليات	عدد التكرارات	% من المجموع
إصدار نظام شامل لتنظيم أداء الأعمال المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية	٨٢	٢١,٨
إنشاء مجلس أعلى للعمل الاجتماعي يضم في عضويته ممثلين للقطاع الخاص	٧٨	٢١,١
إنشاء وحدات متخصصة لخدمة المجتمع في الغرف التي تم تنشأ بها هذه الوحدات	٥٠	١١,٣
إنشاء قاعدة بيانات للراغبين في المساهمة في الأعمال الخيرية والتطوعية	٨٩	٢١,٨,٣
تنظيم جمعيات عمومية في كل مجال رئيسي للمسؤولية الاجتماعية	٧٧	٢١,٥,٨
عمل اتفاقيات مع المنشآت لتمويل أو تنفيذ بعض المجالات الخيرية	٤٨	١٢,٩
عمل نظام حوافز من الدولة لتشجيع أداء المسؤولية الاجتماعية	١٣	٣,١,٢,٩
المجموع	٤٨٧	١٠٠

من الجدول السابق يتضح انه طبقاً لمرتبات مجتمع البحث شاملاً الأفراد المستجيبة من عينتي الدراسة فإن أهم الآليات المناسبة لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في أداء للمسؤولية الاجتماعية هي على الترتيب : إنشاء قاعدة بيانات للراغبين في المساهمة في الأعمال الخيرية والتطوعية , وإصدار نظام شامل لتنظيم أداء الأعمال المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية . وإنشاء مجلس أعلى للعمل الاجتماعي يضم في عضويته ممثلين للقطاع الخاص .

١) اقتراحات لتطوير مساهمات منشآت القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية :

تقدمت مفردات مجتمع البحث شاملة عينتي الدراسة بعدة اقتراحات لتطوير مساهمات القطاع الخاص في أداء المسؤولية الاجتماعية تمثلت فيما يلي :

1/1 من حيث التوعية ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية :

- تنفيذ برامج للتوعية بأهمية أداء المسؤولية الاجتماعية في كافة الوسائل الممكنة .
والتركيز فيها على أن المسؤولية الاجتماعية هي عمل أساسي واجب للمجتمع الذي هو
السبب الرئيسي في بقاء ونجاح المنشأة .
- عقد الندوات واللقاءات والاجتماعات لعرض تجارب وأمثلة الإسهام في النشاطات
الاجتماعية من قبل المنشآت .
- توزيع كتيبات ونشرات على أصحاب الأعمال للتوعية بالمسؤولية الاجتماعية .
- تخصيص قناة تليفزيونية تختص ببرامج المسؤولية الاجتماعية .
- تخصيص جزء من صفحات مجلة الغرفة لتثقيف المنشآت بالمسؤولية الاجتماعية .
- تخصيص يوم في السنة للخدمة الاجتماعية من فعالياته الرئيسية تفعيل المسؤولية
الاجتماعية للمنشآت .
- تخصيص ساعتين يومياً من وقت التليفزيون السعودي لمناقشة احتياجات المجتمع . ويتخلل
ذلك التعريف بمساهمات القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية . وبخصص دخل وربع
هذه الاعلانات للخدمة الاجتماعية الخيرية .

2/1 من حيث الحوافز والتسهيلات المشجعة لأداء المسؤولية الاجتماعية :

- وضع برامج للحوافز والمكافآت والإعفاءات للقطاع الخاص تشجيعاً له على أداء المسؤولية
الاجتماعية ومنها إعطاء الأولوية للمنشآت التي تنبسط بمشاريع اجتماعية في الحصول على
الناقصات الحكومية وتأشيرات الاستقدام وغيرها من التسهيلات .
- اعتبار الترععات المقدمة من القطاع الخاص سواء مادية أو عينية جزء من ضريبة الزكاة
والدخل .
- قيام الدولة بتسهيل أعمال ومساعدة المنظمات التي تعمل في مجال المسؤولية
الاجتماعية .
- دعم صغار رجال الأعمال للقيام بالمسؤولية الاجتماعية .

٣/١ من حيث إعداد برامج المسؤولية الاجتماعية :

- اتباع مبدأ التخطيط لتحديد أولويات الحاجات الاجتماعية التي تتطلب مساهمة القطاع الخاص . والتنسيق مع المنشآت لتنفيذ هذه المساهمات من خلال برامج واضحة : على أن تتولى ذلك جهة محددة ذات خبرة .
- قيام الجهات الحكومية المختصة والجهات الخيرية بتوفير المعلومات والبيانات المرتبطة بأداء المسؤولية الاجتماعية .
- الإعداد لإطلاق مشروع متميز للخدمة الاجتماعية يشارك فيه جميع القطاعات الخاصة مع مشاركة مصلحة الزكاة والدخل ووزارة الشؤون الاجتماعية .
- أن يكون هناك عمل مؤسسي كبير لكل منطقة في مجال المسؤولية الاجتماعية . بشكل للإشراف على تنفيذه مجلس إدارة مكون من ممثلين للقطاع الخاص والجهات المعنية .
- أن تبنى العرفة التجارية برنامجا ملزما لأداء المسؤولية الاجتماعية مع تقرير أولوية في إنهاء الإجراءات للمشاركين فيه .
- تنظيم برامج تعريفية بالأعمال المطلوبة للمساهمة بها .
- التعرف على التجارب الأجنبية في مجال أداء المسؤولية الاجتماعية .

٤/١ من حيث آليات تنفيذ أداء المسؤولية الاجتماعية :

- إنشاء إدارة جديدة في وزارة الشؤون الاجتماعية تكون حلقة وصل بين المنشآت والوزارة لتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية .
- تشكيل فرق ميدانية مشتركة بين وزارة الشؤون الاجتماعية والغرف التجارية والجهات المعنية بالمنطقة للتواصل مع القطاع الخاص في تنفيذ برامج محددة للمسؤولية الاجتماعية .
- عقد لقاءات واجتماعات دورية لأصحاب الأعمال لتنسيق أداء المسؤولية الاجتماعية .
- وضع قواعد نظامية واضحة لتنظيم كافة الجوانب المرتبطة بأداء العمل الاجتماعي .
- تخصيص نسبة محددة من أرباح الشركات خاصة الشركات الكبرى والبنوك لبرامج المسؤولية الاجتماعية .
- وجود جهات محددة لقبول الإعانات وتوزيعها على برامج للمسؤولية الاجتماعية .
- تشكيل لجنة للمسؤولية الاجتماعية بالغرف على غرار لجانها الرئيسية القائمة تضم

- تمثيل عن الجهات الخيرية والمنشآت ، تتولى وضع إستراتيجية عمل موحدة تهدف إلى تحقيق تكامل أداء المسؤولية الاجتماعية .
- تفعيل إدارات الخدمة الاجتماعية في المؤسسات والشركات الكبرى .

(٧) مبادرات لتطوير المساهمة في المسؤولية الاجتماعية بوجه عام :

- تقدمت مفردات مجتمع البحث شاملة عينتي الدراسة بعدة اقتراحات لتطوير المساهمة في المسؤولية الاجتماعية بوجه عام تمثلت فيما يلي :
- إعداد البرامج النوعية بالمسؤولية الاجتماعية وتقديمها في المدارس والمساجد . وزيادة النغطية الإعلامية في وسائل الإعلام لتشجيع المساهمة في المسؤولية الاجتماعية . وإبراز المساهمات الاجتماعية للمنشآت في الإعلام .
- تغيير مسمى مصلحة الزكاة والدخل إلى " بيت مال المجتمع "
- النوعية بأن العمل الاجتماعي لا يأتي فقط عن طريق رجال الأعمال وغيرهم من مالكي الأموال . بل يجب أن يعرف كل فرد أن عليه مسؤولية اجتماعية .
- عدم ترك موضوع المسؤولية الاجتماعية اختياري بل إضفاء صفة الإلزامية عليه .
- تنظيم المسابقات التي تشجع الإسهام في النشاطات الاجتماعية .
- أن لا يكون التركيز في مشاركة القطاع الخاص على مجرد جميع الأموال من المنشآت للصراف على أعمال الخير . بل يجب أن يشارك القطاع الخاص بالفكرة والتصميم والخطة والتنفيذ .
- تحديد درجات تقييم لكل منشأة تحدد مدى تعاونها ومشاركتها اجتماعيا . وبعد تقرير سنوي بذلك يتم نشره .
- تزويد الجهات الحكومية المعنية بالمنشآت مثل مكتب العمل - بدرجات المشاركة لكل منشأة حتى تتمكن تلك الجهات بدعم المنشآت وفقا لمستوى مشاركتها .
- عند تقديم العطاءات يكون هناك شهادة مشاركة تحدد درجتها من قبل أي جهة خيرية مختصة .
- تفعيل دورات العمل التطوعي الاجتماعي في منشآت القطاع الخاص . وإنشاء مؤسسة تدريبية خاصة للخدمة الاجتماعية تمنح شهادات للمتحمسين بها .

- طرح دعايات لمنتجات المنشآت المشاركة في أداء المسؤولية الاجتماعية في وسائل الإعلام مجاناً .
- التفكير في تأسيس كرسي للخدمة الاجتماعية على غرار الكراسي العلمية في الجامعات .
- تخليص العمل الاجتماعي من البيروقراطية .

الفصل الرابع نتائج وتوصيات الدراسة

تناولت هذه الدراسة في إطارها النظري التعريف بثقافة المسؤولية الاجتماعية بالتركيز على توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت والذي تزايد طرحه في العشر سنوات الأخيرة . وأبعاد وحدود هذه المسؤولية وأسس نجاحها . والاهتمام العالمي الذي صاحبها . وواقع الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في المملكة .

كما سعت في جانبها التطبيقي إلى الإجابة على التساؤلات المرتبطة بمشكلة الدراسة وهي بحث السبل والآليات المؤدية لتفعيل قدرة القطاع الخاص على القيام بواجباته تجاه المسؤولية الاجتماعية من خلال التعرف على ما يلي :

- مستوى التميز في الرعاية لمجالات العمل الاجتماعي القائمة ومستوى أداء القطاع الخاص لمسؤوليته الاجتماعية في هذه المجالات .
- المعوقات المؤثرة في ممارسة القطاع الخاص لمسؤوليته الاجتماعية .
- الآليات المؤدية لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في أداء المسؤولية الاجتماعية وتطوير هذا الأداء .

وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتوصيات المقترحة لتفعيل أداء القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية . والدراسات المستقبلية المقترحة :

أولاً : نتائج الدراسة :

(١) أن العالم يشهد بلورة جادة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية يعتمد على واقع توزيع الأدوار القائم حالياً والمستجد بين القطاعين الحكومي والخاص . بحث يكون الدور المحوري للأداء الفعلي للمسؤولية الاجتماعية يقع على عاتق القطاع الخاص . وأن حدود وأبعاد قيام المنشآت بالمسؤولية الاجتماعية يتسم بالتغير وفقاً لديناميكية المتسارعة للعصر ومتغيراته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

(٢) أثبتت التجارب التي تمت في مجال أداء المسؤولية الاجتماعية على المستوى العالمي أن معايير الحكم على نجاح المنشأة قد تغير من كونه يعتمد على معايير مالية واقتصادية بحتة فقط لتضاف مقاييس أخرى غير مالية تعتمد على تبنيتها برامج خدمة المجتمع .

ورغم أن هذه البرامج تتطلب برامج واعتمادات مالية إلا أنها ليست عبئا على المنشأة
تقلل من أرباحها . بل العكس فإن هذه البرامج تساهم في تحسين الصورة الذهنية
للمنشأة ما ينعكس إيجابيا على سمعتها وبالتالي ربحيتها .

(٣) أن المسؤولية الاجتماعية ليست جديدة على مجتمع المملكة العربية السعودية ارتكازا
على تطبيقها للتشريعة الإسلامية منهاجا ودستورا . وقد شمل مبادئها الدين الإسلامي
الغنيف وبدرجة كبيرة من الأهمية الجانب الاجتماعي والحث على تحقيق التكافل الاجتماعي
بين أفراد المجتمع .

(٤) طبقا لما بيته تحليل البيانات الواردة من مجتمع البحث في هذه الدراسة فإن أكثر مجالات
العمل الاجتماعي القائمة في المملكة والتي لقيت درجة عالية من التميز في الرعاية
وشارك فيها القطاع الخاص بدور أساسي هي مجال رعاية المعوقين . يلي ذلك رعاية
الإيتام . وإنشاء البنى التحتية . وتأهيل وتدريب وتوظيف الشباب بالمنشآت . والإغاثة عند
حدوث الكوارث وخدمات التعليم ومحو الأمية .

أما المجالات التي لقيت درجة ضعيفة من الرعاية فهي على الترتيب رعاية الأرامل . وبرامج
تعزيز التمسك بالأخلاقيات وأصالة المجتمع . ورعاية المسنين . ورعاية المرضى . ومشروعات
خدمة وتجميل البيئة .

(٥) أن أولويات أشكال مساهمة القطاع الخاص في مجالات العمل الاجتماعي جاء في
مقدمتها التبرع بالمال ثم تقديم أجهزة ومعدات ومطبوعات لفئات المحتاجين والتبرع بمنتجات
من المؤسسات والشركات .

(٦) توجد مجالات أخرى للعمل الاجتماعي لم تأخذ حقتها من الرعاية المناسبة حتى الآن
وفي مقدمتها رعاية المطلقات . ورعاية العاطلين عن العمل اجتماعيا . ورعاية ذوي الأمراض
النفسية . ومكافحة التدخين ونوابه . مساعدة الشباب على الزواج . إسكان الفقراء
ومحدودي الدخل . صيانة الطرق . رعاية الأبحاث والدراسات العلمية والتقنية .

(٧) أبرز المعوقات التي يواجهها تفعيل الدور الاجتماعي للقطاع الخاص طبقا لمرئيات
المستجيبين من مجتمع البحث هي على الترتيب عدم وجود خطط واستراتيجيات واضحة
لممارسة المسؤولية الاجتماعية . ونقص برامج التوعية بالدور الاجتماعي للقطاع
الخاص . وضعف التنسيق بين الجهات المنظمة للعمل الاجتماعي . ونقص الحوافز المخصصة

لأصحاب الأعمال لتحفيزهم على المساهمة في أداء المسؤولية الاجتماعية .
(٨) أهم الآليات المناسبة لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في أداء المسؤولية الاجتماعية طبقاً لمرئيات المستجيبين من مجتمع البحث هي على الترتيب إنشاء قاعدة بيانات للراغبين في المساهمة في الأعمال الخيرية والتطوعية . وإصدار نظام شامل لتنظيم أداء الأعمال المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية . وإنشاء مجلس أعلى للعمل الاجتماعي يضم في عضويته ممثلين للقطاع الخاص .

(٩) وردت بعض المقترحات من المستجيبين من مجتمع البحث حول سبل تطوير مساهمات القطاع الخاص في أداء المسؤولية الاجتماعية منها مقترحات تتعلق بالتوعية ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية مثل تخصيص قناة تليفزيونية تخصص ببرامج المسؤولية الاجتماعية . ومقترحات تتعلق بالحوافز والتسهيلات المشجعة لأداء المسؤولية الاجتماعية مثل إعطاء الأولوية للمنشآت التي تتبنى مشاريع اجتماعية في الحصول على المناقصات الحكومية وتأشيرات الاستقدام وغيرها من التسهيلات . ومقترحات تتعلق بإعداد برامج المسؤولية الاجتماعية مثل إنتاج مبدأ التخطيط لتحديد أولويات الحاجات الاجتماعية التي تتطلب مساهمة القطاع الخاص . ومقترحات تتعلق بآليات تنفيذ أداء المسؤولية الاجتماعية مثل تشكيل فرق ميدانية مشتركة بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعرف التجارية والجهات المعنية بالمنطقة للتواصل مع القطاع الخاص في تنفيذ برامج محددة للمسؤولية الاجتماعية . ومقترحات أخرى مثل إضفاء صفة الإلزامية على أداء المسؤولية الاجتماعية . وأن لا يكون التركيز في مشاركة القطاع الخاص على مجرد التبرعات ، بل يجب أن يشارك بالفكرة والتصميم والخطة والتنفيذ .

ثانياً : توصيات الدراسة :

- (١) أن تكون البداية في أداء المسؤولية الاجتماعية بالمسائل التي لدى المنشآت قدرات ذاتية في حلها . وأن يتم وضع أولويات لقضايا المسؤولية الاجتماعية دون ضرورة تنفيذها دفعة واحدة .
- (٢) الأخذ بالاستمرارية في تنفيذ مشاريع المسؤولية الاجتماعية وفقاً لقدرات المنشأة مع العمل على تنمية هذه المشاريع لتصبح على المدى الأجل كيانات كبرى .
- (٣) إعطاء أولوية لقضايا العمل الاجتماعي التي لم تأخذ حقها من الرعاية حتى الآن ليخصص لها برامج متكاملة للمسؤولية الاجتماعية وفي مقدمتها رعاية

- الطلقاات والعاطلين عن العمل ونوي الأمراض النفسية .
- ٤) العمل على إنشاء مجلس أعلى للعمل الاجتماعي يضم في عضويته ممثلين للقطاع الخاص يقوم بوضع خطط واستراتيجيات واضحة وأولويات لممارسة المسؤولية الاجتماعية والتنسيق وإيداء المشورة للمنشآت .
- ٥) نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية من خلال المنظمات ذات التأثير على الأفراد وفي مقدمتها المساجد والمنشآت التعليمية وأجهزة الإعلام .
- ٦) إصدار نظام شامل ينظم أداء الأعمال المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية مع تضمينه نظام فعال للحوافز لتحقيق المنافسة بين المنشآت في تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية . مع تطوير التشريعات الأخرى ذات الصلة .
- ٧) إنشاء قاعدة بيانات لأداء المسؤولية الاجتماعية من بين محتوياتها معلومات عن الراغبين في المشاركة والجهات المرجعية للتنسيق والمشورة وغيرها والخبرات والتجارب الممكن تبادلها .
- ٨) قيام الغرف التجارية الصناعية بالتعاون مع المنظمات نوي الخبرة عالبا بتنظيم فعاليات للتدريب على اختيار وتخطيط وتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية .
- ٩) التأكيد على إقامة منتدى سنوي وفعاليات خلال العام بمشاركة مختلف القطاعات لتقييم أداء المسؤولية الاجتماعية بالقطاع الخاص ووضع مستجدات للتطوير وتفعيل الأداء .
- ١٠) تبني جائزة للمسؤولية الاجتماعية على غرار جائزة خدمة المجتمع التي تقدمها الغرفة التجارية الصناعية بالرياض نقدم لأكثر المنشآت نشاطا في تبني برامج المسؤولية الاجتماعية .

ثالثا : الدراسات المستقبلية المقترحة :

- نظرا لتزايد أهمية موضوع المسؤولية الاجتماعية ، ومع افتقار الكنية العربية للدراسات المرتبطة بالجوانب التخطيطية والتطبيقية لأداء المسؤولية الاجتماعية . فإننا نوصي بالتوجه لإعداد دراسات تكملية نتناول ما يلي :
- تخطيط برامج المسؤولية الاجتماعية في منشآت القطاع الخاص .
 - سبل ووسائل تحقيق الشراكة بين القطاع الخاص والبيئة المحيطة في تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية .
 - الأطر النظامية والتنظيمية لأداء المسؤولية الاجتماعية .
 - مشاريع استثمارية ذات جدوى لتفعيل المسؤولية الاجتماعية .
 - التجارب الدولية والمحلية الناجحة في أداء برامج المسؤولية الاجتماعية .

المراجع

- (1) القرآن الكريم .
- (2) الأحاديث النبوية الشريفة .
- (3) منظمة الأمم المتحدة . مكتب الاتفاق العالمي . وثائق الاتفاق العالمي
<http://www.unglobalcompact.org>
- (4) هيئة الجودة البيئية . دراسة بعنوان " اصطلاح المجتمع المدني بدوره " . القاهرة . ٢٠٠٢م .
- (5) وزارة الاقتصاد والتخطيط . خطة التنمية الخامسة ١٤١٥/١٤١٠هـ .
- (6) محمود . جمال الدين محمد محمود . أصول المجتمع الإسلامي . دار الكتاب المصري . القاهرة . ١٩٩٢م .
- (7) أيوب . حسن . السلوك الاجتماعي في الإسلام . دار الندوة الجديدة . بيروت ١٩٨٣م - ١٤٠٣هـ .
- (8) دحلان . عيد الله صادق . المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات . منظمة العمل
الدولية . مجلة عالم العمل . العدد ٤٩ مارس ٢٠٠٤م .
- (9) العليان . خليل . الورقة النظرية لمشروع دراسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في
مجموعة مختارة من الدول العربية . مركز الأردن الجديد للدراسات . عمان . ٢٠٠٥م .
- (10) عطار . نائلة حسين . المسؤولية الاجتماعية في الشركات . مقال منشور في جريدة الاقتصادية
العدد ٤٥٥٧ . ٢٠٠٦/٤/٣م .
- (11) الجميل . سرمد كوكب . المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر . دراسة منشورة في
مجلة علوم إنسانية العدد ١٨ . السنة الثانية . فبراير ٢٠٠٥
- (12) الناهض . هند . مسؤولية المؤسسات تجاه المجتمع . ورقة عمل مقدمة لقمة مسؤولية
المجتمعات تجاه المجتمع بدبي . ٢٠٠٦م
- (13) البدر . عبد المحسن بن إبراهيم . الدور المفقود لقطاع الأعمال في المسؤولية
الاجتماعية . جريدة الاقتصادية العدد ٥٠١٨ . ١٤٢٧/٥/١٩هـ .
- (14) ياسين . أمين . الشباب والعمل الاجتماعي التطوعي . ورقة عمل . مركز التميز
للمنظمات غير الحكومية . ٢٠٠١م .
- (15) دراسة عن مفهوم ونطاق التكامل الاجتماعي . موقع الإسلام اليوم
<http://www.islamtoday.net>
- (16) دليل مصطلحات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية <http://www.ejtemay.com/ms>

شكراً لكم

نشكر لكم اطلاعكم على هذا الإصدار، كما نتطلع إلى تشریفنا بملاحظاتكم التي سنؤخذ بعين الإعتبار عند إصدار المطبوعات الأخرى.

القطاع الإعلامي

الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام

إدارة النشر والتسويق

هاتف: ٤٠٢٢٤١٢ فاكس: ٤٠٦٥١٨٧

الموقع على الشبكة: www.riyadhchamber.org.sa

بريد إلكتروني: rdchamber@rdcci.org.sa

الغرفة التجارية الصناعية بالرياض

هاتف: ٤٠٤٠٠٤٤ فاكس: ٤٠٢١١٠٣

ص. ب. ٥٩٦ الرياض ١١٤٢١

الفروع:

٢٠٤١٥٩٤	المدينة الصناعية الأولى
٢٦٥٢٨٥١	المدينة الصناعية الثانية
٢٣٣٥٦١١	القسيم
٤٢٣٣٨٥٠	الشفاء
٢٩١٩٨٦٢	وزارة التجارة والصناعة
٤٤٧٥٢٥٦	الهيئة العامة للاستثمار
٠١ / ٦٤٢٣٢٩٩	محافظة الدوادمي
٠١ / ٦٢٢٤٢٩٩	محافظة شقراء
٠١ / ٧٨٤٦٧١٨	محافظة وادي الدواسر
٠١ / ٦٢٢٤١٣٣	ساجر
٤٠٩٤١٩٨	الفرع النسائي
٠١ / ٦٣٤٢١٣٣	نفي
٠١ / ٧٢٤٤٣١٩	عفيف
٠١ / ٥٥٢٠٠٢٨	رماح

تنفيذ: إدارة النشر والتسويق هاتف ٤٠٤٠٠٤٤ تحويلة ٢٢٩ - ٤٤٨ فاكس: ٤٠٦٥١٨٧

الداعمون

الرئيسيون



العلم
Al-Elm

شركة عمودية مسانعة



المسكن الميسر
Affordable House



المشاركون

شركة المعجل
للتجارة والمعالجات

